بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

عقد بين أزمتين

2020 - 2010

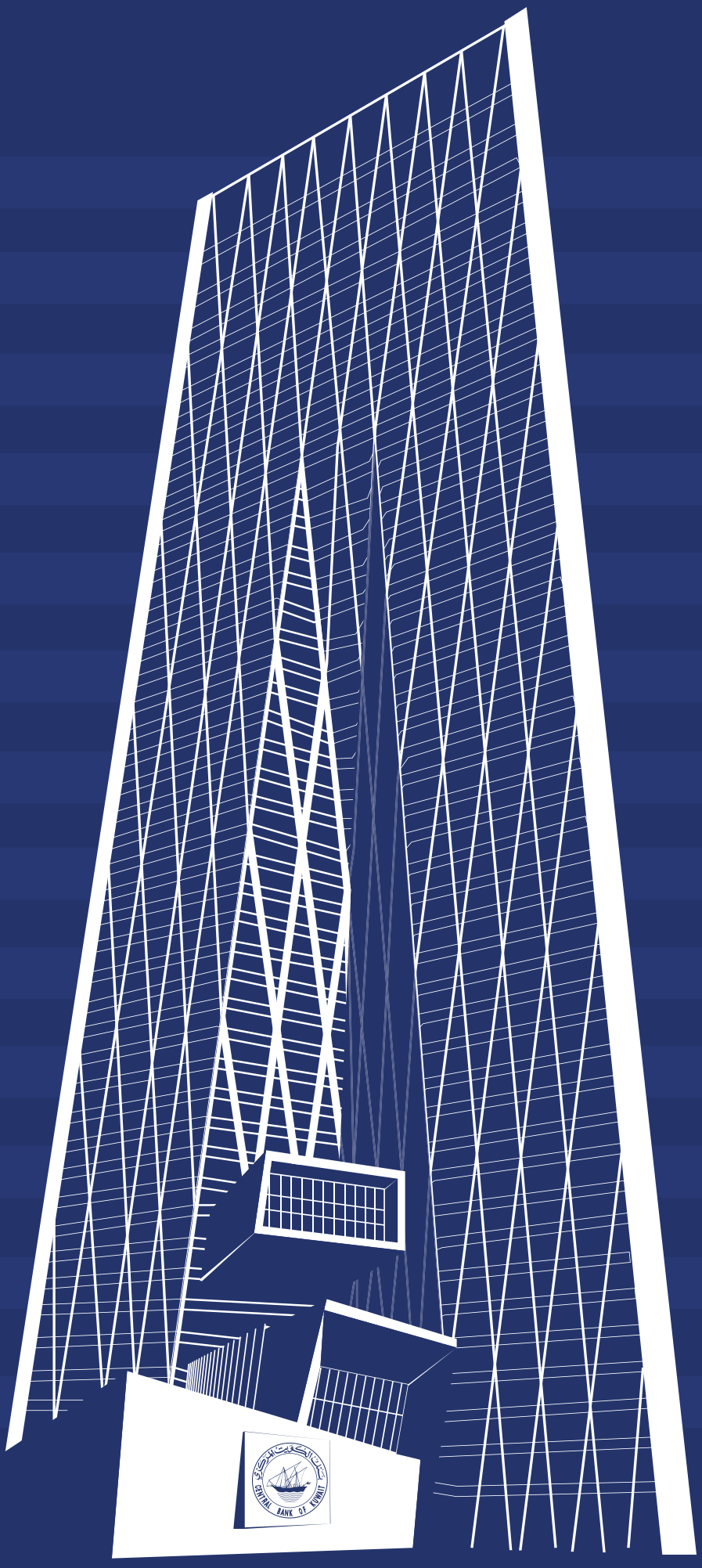
CENTRAL BANK OF KUWAIT

المحتويات

مقدمة	11
أولاً – تركة الأزمة المالية العالمية والوضع القائم في 2010	14
أ – الأزمة المالية العالمية وأثرها في الاقتصاد	14
ب – الإجراءات المتخذة عالميًا استجابةً للأزمة	15
ج – أوضاع البنوك المركزية عام 2010	16
ثانياً – تعزيز المتانة بالتزامن مع إدارة الأزمات	20
أ – دروس الأزمة	20
ب – معالجة الثغرات القائمة	20
ج – التعامل مع انعدام اليقين	21
ثالثاً – أبرز المحطات في أعمال بنك الكويت المركزي في الفترة من 2010–2020	24
أ – السياسة النقدية	24
ب – السياسات الرقابية	28
ج – منظومة متكاملة من مبادئ الحوكمة ومعاييرها	29
د – تطور الهيكل التنظيمي لبنك الكويت المركزي	30
هـ – التحول الرقمي	31
و – رأس المال البشري وبيئة العمل	34
ز – جهود التواصل مع المجتمع	37
1 – جهود التواصل مع الأطراف المعنية بالصناعة المصرفية والشأن المالي والاقتصادي	38
2 – جهود التواصل مع عامة الجمهور	40
رابعاً – دور بنك الكويت المركزي في مواجهة الجائحة وتحدياتها	44
خامساً – قدرات عالية وأدوات متطورة لاستشراف المستقبل	50
أ – أبحاث الاقتصاد الكلي	50
ب – السياسة النقدية	51
ج – سياسة التحوط الكلي	51
د – السياسة الرقابية	51
سادساً – خاتمة	52

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

سمو ولي العهد

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله

سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

حفظه الله

مقدمة

"التاريخ صدى الماضي يتردد في الحاضر" بحسب الروائي الفرنسي فيكتور هوغو، ومن ثم فإن نظرة متأملة في الماضي تمنحنا فهمًا أعمق لحاضرنا، وأفقًا أبعد نستخلص منه الدروس لمستقبلنا. من هنا جاءت فكرة إصدار هذا التقرير عن الفترة من 2010-2020، فقد كان هذا العقد طريقًا وعرًا امتد بين الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في أواخر عام 2008 واستمرت تداعياتها لسنوات طوال، وبين جائحة "كورونا" التي كانت في أساسها أزمة صحية، ولكنها أصابت الاقتصاد العالمي بشلل غير مسبوق، وما زالت تُلقي بظلالها على الواقع الاقتصادي اليوم، وبين هذه وتلك، عشر سنين من التحديات تخللتها أزمة الديون الأوروبية وتدهور أسعار النفط وغيرها.

وفي ظل تلك الأزمات المالية والاقتصادية المتعاقبة التي شهدها العقد الماضي، ومساعي النهوض إثر كل عثرة، شَهد دور البنوك المركزية تحولات جَمّة، تماشيًا مع طبيعة التحديات التي بات عليها مواجهتها، وحالة انعدام اليقين المتنامية، مما زادت مَهام البنوك المركزية صعوبة وتعقيدًا وحساسية. إذ أخذت على عاتقها مسؤوليات جديدة، فازداد دورها في الحفاظ على الاستقرار المالي توكيدًا، ولم تعد الملاذ الأخير للاقتراض فحسب، بل غدت كذلك خط الدفاع الأول في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، لتعمل على اتقاء المخاطر وتجنب وقوع الأزمات ابتداءً، فإذا ما وقعت تلك الأزمات أضحى على البنوك المركزية إدارتها برشد وسداد، وصولاً إلى حلها ثم التعامل مع تداعياتها اللاحقة.

ومثلما كانت العشرية الماضية ملأى بالأزمات، كانت غنية أيضاً بالخبرات والتجارب، فقد قدمت لنا دروسًا قيمّة عن فداحة التكاليف المترتبة على إخفاقات القطاع المصرفي والمالي، والتي عمق الضرر الناجم عنها، وخطورة الغفلة عن استشراف المستقبل والاستعداد لأزماته، التي قد تنشأ من داخل القطاع المصرفي أو التي قد ترد من خارجه، ولا يتأتى ذلك إلا بتبني سياسات حصيفة تحوطًا للمستقبل.

وهو درس وعاه بنك الكويت المركزي، وحكمة استخلصها باكرًا منذ الأزمة المالية العالمية، فعمل في ضوئها، على اتباع نهج استباقي يبادر بالحلول للأزمات، وتعزيز ثقافة مؤسسية رصينة، قائمة على التميز والكفاءة، والاجتهاد في أوقات اليسر لمواجهة سنوات العسر التي قد يأتي بها المستقبل، وهو نهج حصدنا ثماره خلال الأزمات التي حفل بها العقد الممتد من 2010-2020، حيث تمكن بنك الكويت المركزي من قيادة القطاع المصرفي نحو تحقيق متانة عالية أدخلته تلك الأزمات من موقع القوي، فتجاوزها بسلام بل وساهم في جهود معالجة تداعياتها على المستوى الوطني.

ويأتي هذا التقرير ليلقي الضوء على تلك الحقبة، بكل ما حفلت به من خبرات ودروس ونجاحات، على مستوى المسيرة الرائدة لبنك الكويت المركزي.

د. محمد يوسف الهاشل
المحافظ

تبعات وتحديات

تركة الأزمة المالية العالمية، والوضع القائم في عام 2010

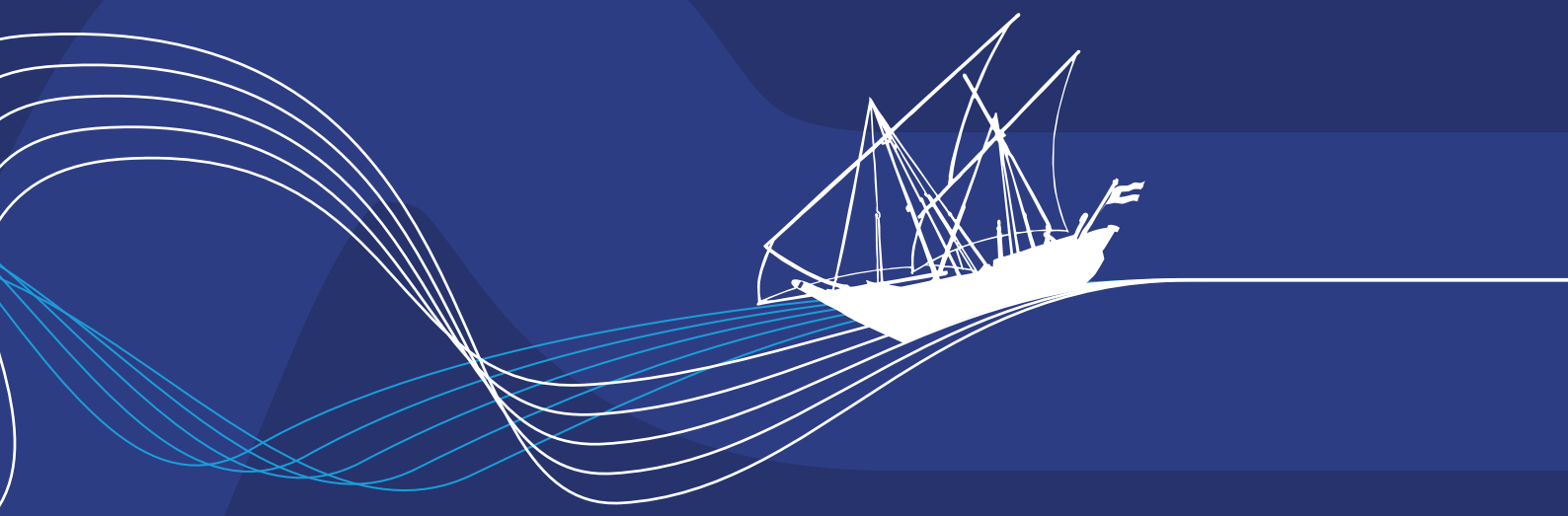

أولاً: تركة الأزمة المالية العالمية والوضع القائم في عام 2010

أ - الأزمة المالية العالمية وأثرها في الاقتصاد

قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008 سادت عالميًا مقاربة تميل إلى تخفيف الرقابة على النظام المالي، وكان الاتجاه الغالب في ذلك الوقت ينحو إلى خفض التدخّل الحكومي في النشاط الاقتصادي، بما في ذلك التدخل في الأسواق والمؤسسات المالية، ما أدى إلى تنامٍ كبير في المخاطر النظامية، ضمن نظام مالي لا يخضع للقدر الكافي من الإشراف والرقابة.

وإذا أرجعنا البصر إلى تلك الفترة تتجلى نقاط الضعف التي قادت إلى الأزمة بيّنة واضحة، فعلى سبيل المثال، بلغت الحصة السوقية للقروض العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة 40% من مجموع سندات الدين المضمونة برهن عقاري بحلول عام 2006 بعد أن كان هذا النوع من القروض شبه معدوم في مطلع التسعينات. ورغم النقاشات المستفيضة للخبراء في المؤتمرات الدولية حول كيفية معالجة اختلالات الاقتصاد العالمي ورغم القلق المتنامي قبيل انفجار الأزمة بشأن معدلات الرفع المالي والتعقيد المتزايد للأدوات المالية، إلا أن أولئك الخبراء لم يتنبؤوا بمدى قرب الأزمة وفداحة حجمها وآثارها.

وفي ظل الرقابة المخففة توسعت بنوك عالمية في العمليات عالية المخاطر وعمليات التوريق المبهم، وأسرفت في الأدوات المالية الافتراضية، وأساءت بيع القروض العقارية، كان كل ذلك يجري بوتيرة فاقت التنظيم والرقابة، إلى أن وقعت واقعة انهيار بنك "ليمان برذرز" في 15 سبتمبر 2008 التي أطلقت الأزمة المالية من عقالها، بعد أن كانت أسبابها منذ أمد تمور تحت السطح.

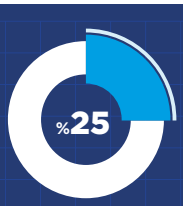

على المستوى العالمي وبعد عقد على الأزمة المالية بلغت الخسائر المتراكمة في الإنتاج المحلي الإجمالي العالم ما يربو على 25%

ب- الإجراءات المتخذة عالميًا استجابة للأزمة

في مواجهة هذه الأزمة التي تركت أثرًا عميقا في الاقتصاد العالمي، لم تجد الحكومات الباحثة عن ملجأ تلوذ به سوى بنوكها المركزية، ورغم محدودية خياراتها، تصدت البنوك المركزية للأزمة بما بين يديها من أدوات السياسة النقدية، فهوت بأسعار الفائدة إلى معدلات صفرية، بل ذهبت أشواطًا وراء ذلك، متبعة سياسات نقدية غير نمطية ولا مسبوقة، بلغت حد تبني معدلات فائدة سالبة على الودائع وضخ تريليونات الدولارات من السيولة في الأسواق.

وتنادت كبرى الاقتصادات العالمية لتنسيق الجهود في مسعى لتطويق آثار الأزمة، فجاءت حزمة إصلاحات بازل 3 التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2009 كمنظومة متكاملة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.كما دعا قادة مجموعة العشرين في قمتهم بمدينة سيول بتاريخ نوفمبر 2010 مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية إلى التركيز على سياسات التحوط الكلي، حيث عقد مؤتمر مشترك بين تلك المؤسسات المالية الدولية الثلاث لوضع أطر السياسات التحوطية الكلية في عام 2011.

بالتزامن مع ذلك اتخذت الدول التي تضررت قطاعاتها المصرفية إجراءات سريعة وغير مسبوقة على مستوى دعم رأس المال وضمان الديون وشراء الأصول، بغية دعم قطاعات الاقتصاد الحقيقية، غير أن قدرًا غير يسير من تلك السيولة انسل نحو الأسواق المالية والناشئة، فارتفعت قيم الأصول وازدادت حدة تحرك أسعار العملات، ونتيجة الكلفة المتدنية للاقتراض ووفرة السيولة ارتفعت إلى حد غير مسبوق ديون القطاع الأسري وديون الشركات والديون الحكومية، في مسعى لتلافي آثار الأزمة الآنية يُرجئ مواجهة تكاليف الاقتراض المفرط إلى حين، وإن كان ذلك ينثر بذور أزمة جديدة.

وما إن بدأ الاقتصاد العالمي يتنفس الصعداء ويتلمس نزرًا من نتائج المعالجات حتى تفجرت أزمة الديون السيادية في أوروبا عام 2010، وتارة أخرى كانت البنوك المركزية هي الطبيب الذي لجأت إليه الحكومات لتضميد الاقتصاد المثخن بالأضرار، وتارة أخرى تبنت البنوك المركزية في أوروبا سياسات نقدية توسعية غير مسبوقة.

رويدًا رويدًا بدأت آثار تلك الجهود العالمية الساعية إلى إخماد لهيب الأزمة تظهر، حيث سجّل عام 2017 أفضل مستوى من النمو المتسق بين الاقتصادات العالمية الكبرى. في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، فبلغت معدلات نمو الاقتصاد العالمي 3.8%، كما ظهرت مؤشرات إيجابية أخرى منها انخفاض معدلات البطالة وارتفاع معدلات الأجور، وتحسن معدلات التضخم.

على أن جهود الإصلاح التي بذلتها الاقتصادات المتقدمة لا تخلو من آثار جانبية، فالقروض التي لجأت إليها الحكومات لإنقاذ البنوك، لم تُنه الالتزام المالي وإنما نقلت إصره إلى الحكومات، ومع بداية مسيرة العودة إلى السياسات النقدية النمطية، تبين أن طريق العودة تكتنفها المخاطر والتحديات، التي من بينها الحاجة إلى سبل آمنة ومنظمة لتخفيض ميزانيات البنوك المركزية التي تضخمت إبان الأزمة، كما أن البيئة المالية المترعة بالسيولة أدت إلى تدفق قدر كبير من رؤوس الأموال صوب الأسواق الناشئة، مع توسع في الاقتراض. واشتد بحث المستثمرين عن العائد إلى حد القبول بعوائد متدنية لا تكافئ ما يتخذون من مخاطر عالية، وما إن تحسنت أوضاع الاقتصادات المتقدمة حتى بدأت هجرة رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة عائدة إلى منابعها، غير آبهة بما تسبب من تقلبات حادة في أسعار العملات وانخفاض شديد لقيم الأصول في الأسواق التي تغادرها. ومع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي ومعدل الفائدة، بات المقترضون على موعد مع تكاليف عالية عند سداد الديون المتراكمة.

ج- أوضاع البنوك المركزية عام 2010

بعد الأزمة المالية العالمية أخذت البنوك المركزية على عاتقها مسؤوليات جديدة، حيث ازداد التأكيد على دورها في الحفاظ على الاستقرار المالي كأحد أبرز مهامها. فلم تعد البنوك المركزية الملاذ الأخير للاقتراض فحسب، بل باتت أيضاً خط الدفاع الأول في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وأُسند إليها رسم سياسات التحوط الكلي وتنفيذها لاتقاء الأزمات المالية وإدارتها في حال وقوعها، وذلك عبر ثلاثة أبعاد هي:

اتقاء المخاطر من خلال الإشراف على النظام والجهات الرئيسية الفاعلة فيه، وتوفير السيولة الكافية له.

إدارة الأزمات في التعامل مع الاضطرابات التي قد تنشأ من وقت لآخر.

حل الأزمات والتعامل مع تداعياتها اللاحقة.

وذلك إلى جانب مسؤولياتها الأساسية الأخرى وعلى رأسها السياسة النقدية، مما يزداد معه تعقيد المهام المنوطة بالبنوك المركزية وتشعبها، فضلاً عن تضخم ميزانياتها نتيجة تبني سياسات غير تقليدية لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

كما أظهرت تلك الأزمة الحاجة إلى أن تولي الجهات التنظيمية والرقابية المالية مزيدًا من الاهتمام للعوامل التي تحد من تراكم المخاطر النظامية. وتحقيقًا لهذه الغاية، كرست البنوك المركزية في كثير من الدول جهودًا كبيرة لتصميم أدوات تحوط كلي جديدة، على نحو يحسن من قدرتها على تقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار على مستوى النظام وتحديد الاستجابات المناسبة على مستوى السياسات.

ولكي تتمكن البنوك المركزية من النهوض بهذا الدور المتسع لا يمكن الاكتفاء بضخ سيولة منخفضة التكاليف، بل يتطلب الأمر إطار عمل مُسبق، مُصممًا بعناية لترسيخ الاستقرار المالي، بالإضافة إلى نموذج جديد لحوكمة أعمالها يقوم على:

- آلية فعالة لاتخاذ القرارات على مستوى سياسات التحوط الكلي، متضمنًا تفويضًا واضحًا في هذا الشأن للبنك المركزي والجهات المعنية الأخرى.
- إدارة فعالة للتداخلات المحتملة مع مجالات السياسة الأخرى مثل السياسة النقدية.

ومع مرور السنوات بدأ التعافي التدريجي من الأزمة المالية العالمية في كبريات الاقتصادات العالمية، إلا أن الوضع الاقتصادي العالمي كان على موعد مع نوع آخر من التحديات، فرضه تزايد التوترات التجارية، والنزعات الحمائية والسياسات المنغلقة التي غذت الاختلالات الاقتصادية على مستوى العالم وزادت من درجة انعدام اليقين على المستوى الاقتصادي.

وفي ظل حالة انعدام اليقين المتنامية، ومع الإدراك المتزايد لحقيقة أن الأزمات قد تنشأ داخل النظام المالي كما قد تنشأ خارجه ثم تناله تداعياتها، ومع ما فرضته التقنيات المالية الحديثة من تغييرات سريعة وعميقة، وفي ظل تزايد المخاطر السيبرانية ومخاطر أمن المعلومات بات من الواضح أن الطريق نحو تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار النقدي يمر عبر تبني نهج استباقي، يقوم على سياسات تحوط كلي حصيفة، وترسيخ متانة النظام المصرفي وتقوية أوضاع وحداته استعدادًا للأزمات التي قد تضرب في أي لحظة.

صراع على جبهتين

تعزيز المتانة بالتزامن مع إدارة الأزمات

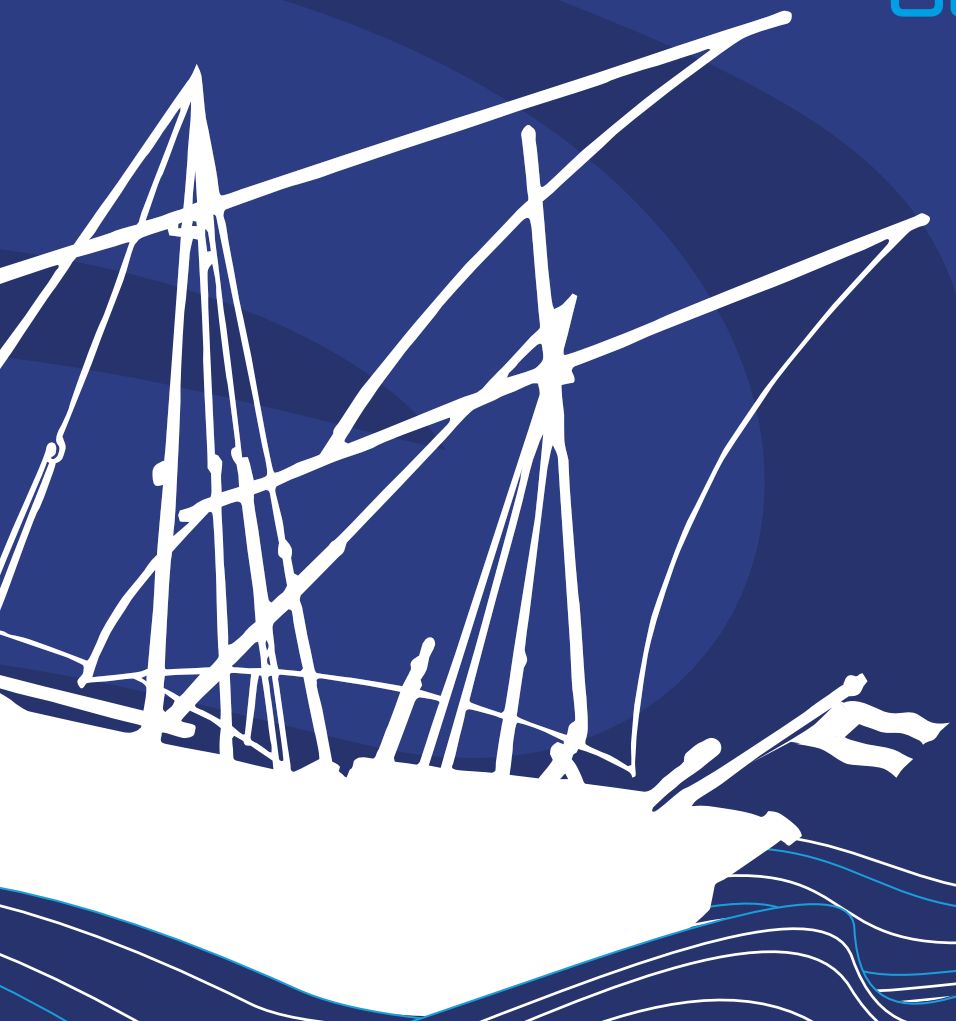

ثانياً: تعزيز المتانة بالتزامن مع إدارة الأزمات

أ- دروس الأزمة

رغم تداعياتها السلبية حفِلت الأزمة المالية العالمية بدروس قيّمة يتعين إدراكها وتذكرها والاستفادة منها، لتجنب تكرار مثل تلك الأزمات، فقد قدمت مثالاً بليغاً على فداحة التكاليف المترتبة على الإخفاقات في القطاع المصرفي والمالي، وعمق الضرر الناجم عنها، إذ تشير دراسات أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن أي أزمة مالية تؤدي في المتوسط إلى خسارة دائمة في ناتج الدولة بنسبة قدرها 10% وهذا من شأنه تغيير مسار مستقبل ذلك البلد كليًا، كما أكدت دراسات الصندوق أن قرابة 85% من الاقتصادات التي تعرضت لأزمة مصرفية في عام 2008 بقيت حتى عام 2018 تعمل بمستويات ناتج دون الاتجاهات العامة السائدة فيها قبل الأزمة.

ولما كان القطاع المصرفي العصب المركزي للاقتصاد، فإن الضرر الذي تُحدثه أزمات القطاع سرعان ما يتفشى بين سائر القطاعات الاقتصادية في الدولة الواحدة، ولا يقف هذا الانتقال السريع للضرر عند حدود دولة ما، بل ينتشر سريعًا بين اقتصادات الدول بحكم عولمة الأسواق.

ومن ثم باتت إدارة المخاطر في القطاع المصرفي والمالي وممارسات الحوكمة المؤسسية الرصينة موضع عناية كبرى من صناع السياسات والجهات الرقابية والبنوك المركزية، فشرعت تلك الجهات في تطوير السياسات والإجراءات التحوطية، والمعايير العالمية في هذا الشأن.

ب- معالجة الثغرات القائمة

مستفيدًا من هذه الدروس، عمل بنك الكويت المركزي في أعقاب الأزمة المالية العالمية على إعادة النظر شموليًا في منظومة الرقابة على القطاع المصرفي بشقيها الجزئي والكلي لتحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، متبنيًا مقاربة من جانبين.

مقاربة من جانبين:

الجانب الأول هو معالجة ما قد ينطوي عليه القطاع المصرفي الكويتي من ثغرات، وتمكينه من تخطي الظروف الصعبة التي تشكلت بسبب الأزمة واستمرت لسنوات بعدها، كما أطلق حزمة من الإجراءات التيسيرية لدرء آثار الأزمة وتقليل تبعاتها، ومنظومة من التدابير الرامية إلى توسيع المساحة الإقراضية أمام البنوك، وتسهيل تدفق الائتمان المصرفي في شرايين الاقتصاد الوطني للحد من احتمالات حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي. كما بادر بنك الكويت المركزي إلى التدخل في السوق النقدي، وعمل على تعزيز الاستقرار في مستويات أسعار الفائدة على الدينار، وسلسلة من التغييرات على سعر الفائدة وصولاً إلى انخفاض غير مسبوق في تلك الحقبة، فأثمرت تلك الجهود استمرارًا لانسيابية أعمال القطاع المصرفي وترسيخًا للاستقرار المالي.

أما الجانب الثاني من مقاربة بنك الكويت المركزي فقد ارتكز على الاستعداد للمستقبل عبر مزيد من التنظيم الحصيف للقطاع وتحصينه ضد الأزمات. فأطلق البنك المركزي مسار التحوط التدريجي المتزن من خلال رسم وتطبيق منظومة جديدة من الإجراءات التحوطية تتلاءم مع التطور الذي بلغته النظم المالية وتعزز حصانة القطاع المصرفي.

الاستجابة السريعة لتطويق آثار الأزمة

ج- التعامل مع انعدام اليقين

في ظل حالة انعدام اليقين المتجذرة على مدار العقد الماضي، مع تسارع المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية إقليميًا وعالميًا، مما يحد من القدرة على توقع طبيعة الأزمات المالية المستقبلية والتنبؤ بتوقيتها وحجمها ومصدرها سواء كان من داخل القطاع المصرفي والمالي أم من خارجه، فإن المقاربة الاستباقية القائمة على تحصين القطاع المصرفي تجاه المخاطر كانت الوسيلة التي تبناها بنك الكويت المركزي للتعامل مع ضبابية المشهد الاقتصادي العالمي والتحديات التي هيمنت على العقد الماضي.

وقد طبق بنك الكويت المركزي إجراءات عمل محددة ودقيقة وصارمة لاجتناب المخاطر في أعماله سواءً كانت مخاطر مالية أو غير مالية، عبر تنويع محفظته من العملات وتحديد أوزان كل منها بناء على استراتيجية الاستثمار لدى البنك ونزعة المخاطر، إلى جانب التوزيع الجغرافي لموجوداته، والحد من مخاطر السيولة من خلال توزيع آجال استحقاق الودائع على نحو يلبي التزاماته المختلفة في مواعيدها، إلى جانب تحديد آجال الاستثمار على أساس التصنيف الائتماني، مع تفضيل الاستثمارات قصيرة الأجل.

وفي سبيل الإدراك المسبق لنقاط الضعف التي قد تنطوي عليها أوضاع القطاع المصرفي الكويتي، ولقياس مدى فاعلية التدابير المتخذة لتعزيز متانته، دأب بنك الكويت المركزي على إخضاع البنوك دوريًا لاختبارات ضغط تقيس قدرتها على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد الوطني دون أي انقطاع تحت ظروف ضاغطة، وذلك بتطبيق سيناريوهات عالية الشدة، مما يساعد على التشخيص المبكر لمواطن الضعف المحتملة، ويجعل من معالجتها أمرًا في متناول اليد.

وسرعان ما أثبتت الأيام صواب هذا النهج التحوطي الذي عزز من الاستقرار المالي والاستقرار النقدي في البلاد، وجعل بنك الكويت المركزي موضع تقدير كبريات المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف الائتماني العالمية، حيث أشادت في تقاريرها ببراعة بنك الكويت المركزي واحترافيته في تطبيق السياسات النقدية والسياسات الرقابية بحيث تتكامل وتتعاضد في سبيل تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو، إذ يُعد بنك الكويت المركزي من الجهات السباقة على مستوى العالم في تبني هذا النهج، بينما لم تكن كثير من البنوك المركزية الأخرى تعترف بهذه المقاربة كأساس لعملها.

عشرية من الاجتهاد

أبرز المحطات في أعمال بنك الكويت المركزي في الفترة من 2010-2020

ثالثًا: أبرز المحطات في أعمال بنك الكويت المركزي في الفترة من 2010-2020

أ. سياسة نقدية فعالة

يُعد تحقيق الاستقرار النقدي من أبرز المهام الموكلة إلى بنك الكويت المركزي منذ تأسيسه، ويأتي "تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى" ضمن أغراض إنشاء بنك الكويت المركزي التي نص عليها القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

واستجابةً لاتساع دائرة التحديات خلال الفترة (2010-2020) لتشمل متغيرات الاقتصاد العالمي وأزماته المتكررة التي تلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني، بدءًا من استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 مرورًا بأزمة انخفاض أسعار النفط منذ أواخر عام 2014 وحتى أزمة جائحة كورونا في عام 2020، تبنى بنك الكويت المركزي سياسات نقدية حصيفة، قام برسمها وتنفيذها بما يكرس الاستقرار النقدي ويعزز النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، ويزيد تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء مجزٍ وموثوق للمدخرات المحلية.

وقد نجحت هذه السياسات في ترسيخ الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، والمحافظة على القوة الشرائية للدينار الكويتي، والحد من الضغوط التضخمية المستوردة، وذلك في ظل النظام المعمول به منذ 20 مايو 2007، القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي -من واقع التداولات اليومية خلال السنوات العشر الماضية- كانت ضمن هوامش مناسبة.

ولذا يمكن القول إن نظام سعر الصرف الذي يطبقه بنك الكويت المركزي قد أثبت ملاءمته للوضع الاقتصادي الكويتي وخدمته لتوجهات السياسات الاقتصادية العامة، واتساق قيمة العملة الوطنية مع الأساسيات الاقتصادية. وهو ما تؤكده الشهادات المتكررة من صندوق النقد الدولي - جهة الاختصاص الأكثر موثوقية في هذا الشأن- كما يظهره تطور الأرقام القياسية لأسعار الصرف الفعّالة (الاسمية والحقيقية) خلال الفترة المشار إليها، والتي تعتبر من المؤشرات الأكثر شمولية لقياس تطور سعر صرف عملةٍ ما مقابل مجموعة العملات الأخرى مجتمعة.

المحافظة على التضخم ضمن المعدلات المقبولة:

- انخفض التضخم من أعلى مستوياته البالغ 4.8%، في عام 2011 إلى أدنى مستوياته البالغ نحو 0.6% في 2018، ثم عاود الارتفاع إلى 2.1% في عام 2020 في ظل التدابير المتخذة عالميًا لمواجهة الجائحة وتداعياتها.
- تراجع متوسط معدل التضخم خلال الفترة (2010–2020) إلى نحو 2.8% مقابل 3.0% للسنوات (2000–2009)

تطورات معدلات التضخم في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الفترة (2010-2020)

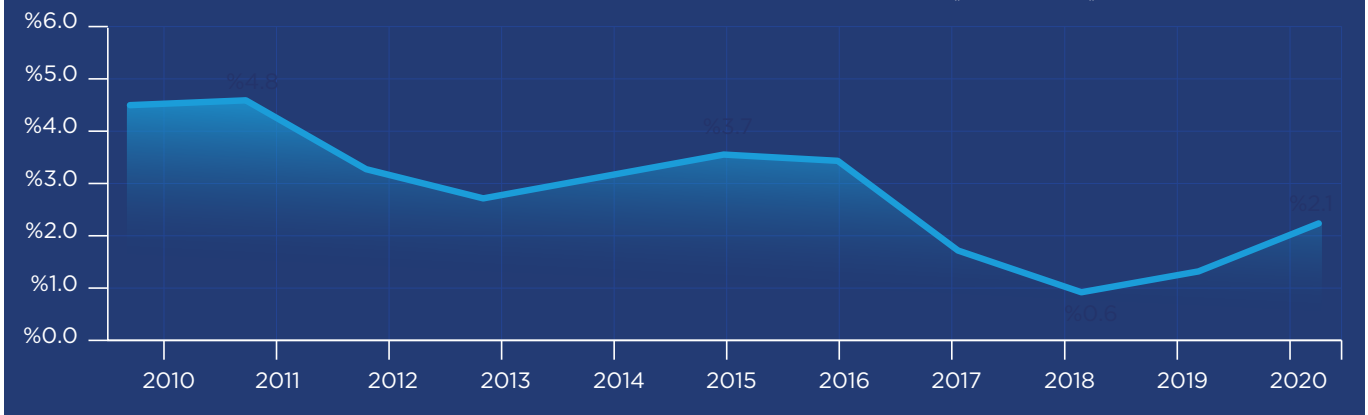

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

تنظيم فعّال لمستويات السيولة المحلية:

- إنشاء نظام للتنبؤ بمستويات السيولة في القطاع المصرفي، وهو أداة فاعلة لإدارة السيولة والتنبؤ بأوضاعها الشهرية وربع السنوية، مما يجعل تلك القرارات أكثر كفاءة وأقل كُلفة وأقدر على تحقيق أهداف السياسة النقدية.
- التدخل الأسبوعي لإدارة السيولة سواء بسحبها أو ضخها على نحو يتيح الفرصة لتفعيل دور السوق بين البنوك (Interbank) خلال أيام الأسبوع لمعالجة فائض السيولة أو عجزها، ما يؤثر إيجابًا على مستوى الثقة بين البنوك ويساهم في التحكم بمستوى أسعار الفائدة الذي ينعكس بدوره على التضخم.
- ارتفعت قيمة المعاملات في سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفاعاً من 37,299.14 مليون دينار كويتي خلال عام 2010، إلى نحو 128,835.9 مليون دينار كويتي في عام 2020، بارتفاع قيمته 91,536.8 مليون دينار كويتي وزيادة نسبتها 245%.

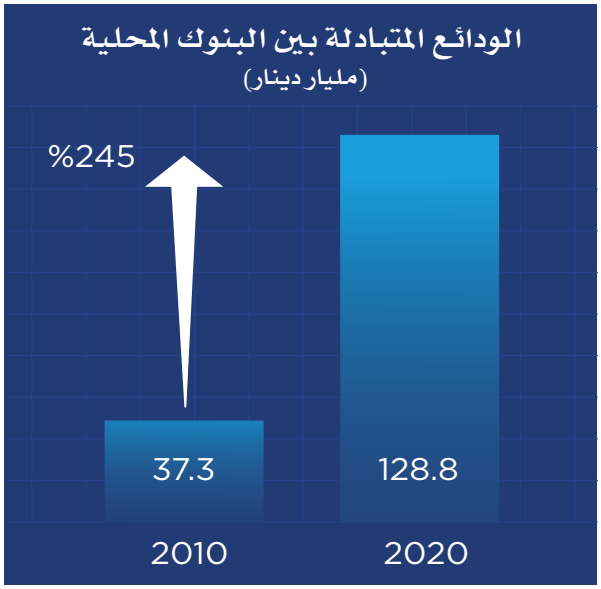

استقلالية في تحديد سعر الخصم لتحقيق أهداف السياسة النقدية:

أجرى بنك الكويت المركزي في مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008، سلسلة تخفيضات في سعر الخصم ليصل إلى 2% في أكتوبر 2012، وهو مستوى متدنٍ تاريخيًا آنذاك. كما اتبع البنك المركزي ذات النهج خلال أزمة انخفاض الأسعار العالمية للنفط منذ أواخر عام 2014، وأزمة جائحة "كورونا" في عام 2020، التي وصل فيها سعر الخصم إلى المستوى الأدنى تاريخيًا بمقدار 1.5%.

وخلال السنوات (2010-2020) خالف بنك الكويت المركزي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتحريك سعر الخصم 8 مرات مقابل مواكبته 6 مرات، وذلك توخيًا لمصلحة الاقتصاد الوطني.

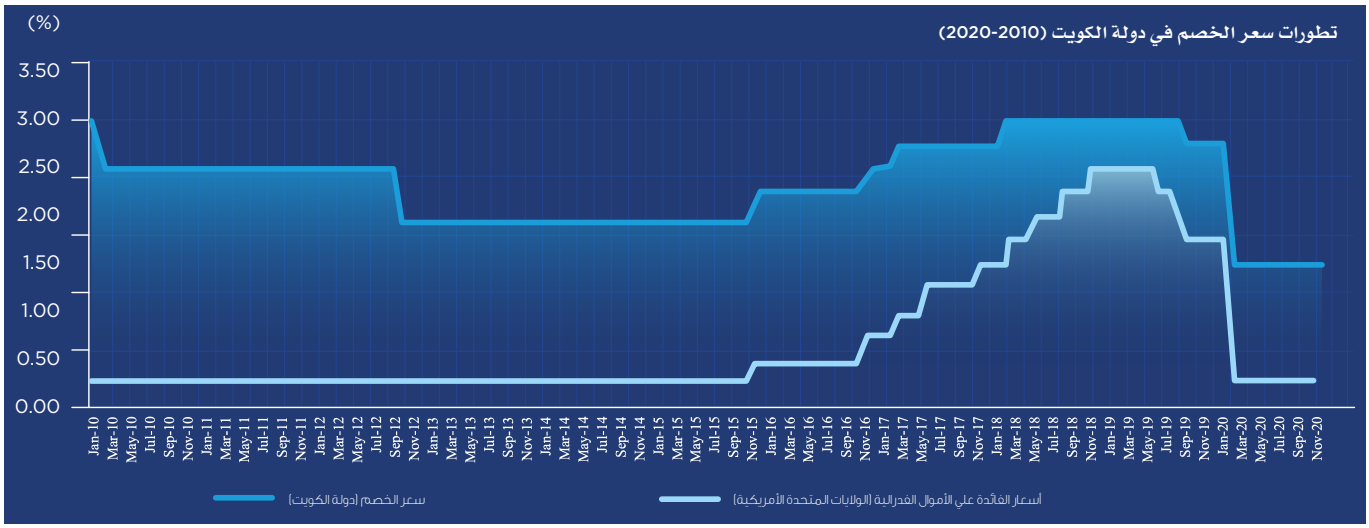

تعزيز جاذبية العملة الوطنية كوعاء مجزٍ وموثوق للمدخرات:

حافظ بنك الكويت المركزي على هوامش مريحة لصالح العملة الوطنية، بين أسعار الفائدة المعلنة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، وهو ما أسهم في توطين الودائع بالدينار الكويتي.

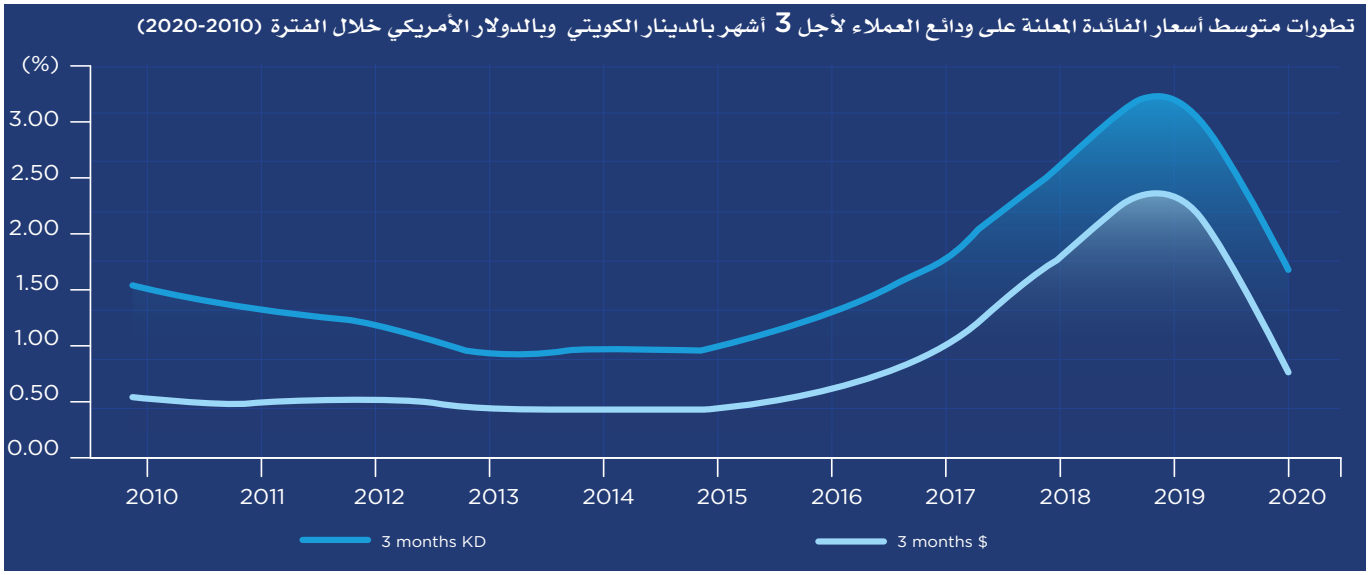

تحسن ملموس في توطين المدخرات:

- ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية، بنحو 58.5% فيما بين عامي 2010 و2020.
- استقرت نسبة ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي إلى إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية عند 78%.

واصلت المدخرات المحلية ارتفاعها لدى القطاع المصرفي كأحد الدعامات الرئيسية للاستثمار، حيث ارتفعت أرصدة إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية بنسبة 58.6% فيما بين عامي 2010 و2020، وارتفعت نسبة تلك الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 86.3% في عام 2010 إلى نحو 144.2% في عام 2020.

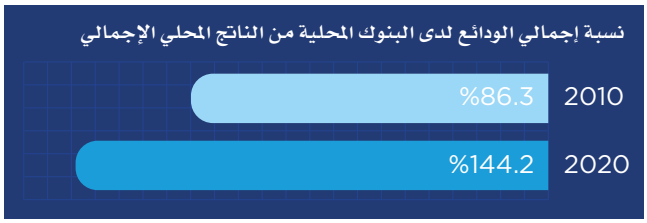

تعزيز الأصول الاحتياطية الرسمية لدولة الكويت:

- بلغت قيمة صافي الأصول الاحتياطية الرسمية (باستثناء أصول الصناديق السيادية) نحو 14,651.3 مليون دينار في نهاية ديسمبر عام 2020، مرتفعة بنسبة 144% مقارنةً بعام 2010، مما يعطي مزيدًا من الثقة بخصوص اقتصاد دولة الكويت، وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

طرح الإصدار السادس من الدينار الكويتي

تاريخ الطرح: 29 يونيو 2014

أبرز المزايا:

تصميم جمالي مميز لجميع فئات الإصدار يحمل رموزًا هامة من التراث الوطني لدولة الكويت وأبرز الصروح المعمارية.

معايير ومواصفات أمنية تجعل الإصدار السادس من الأعلى أمنًا في العالم.

مزايا تسهل لذوي الاحتياجات الخاصة التعرف على الأوراق النقدية عبر تكبير حجم الأرقام واستخدام زخارف بارزة.

نوعية ورق عالية الجودة تتمتع بعمر أطول.

جوائز فاز بها الإصدار السادس:

جائزة أفضل إصدار للأوراق النقدية لعام 2014 في منطقة آسيا – مؤتمر صناعة الأوراق الأمنية الآسيوي.

جائزة الرابطة الدولية لشؤون العملة، لأفضل إصدار للأوراق النقدية في عام 2014، وتعد هذه الجائزة الأهم في مجالها.

ب- السياسات الرقابية

على مدار الفترة من 2010–2020 تَبنى بنك الكويت المركزي سياسات رقابية حصيفة، عَززت متانة القطاع المصرفي الكويتي وجعلته من بين الأفضل عالميًا من حيث مؤشرات السلامة المالية.

أبرز المؤشرات:

- **سياسة تحوط كلي حصيفة:** قامت البنوك الكويتية بناء على توجيهات البنك المركزي بزيادة قواعدها الرأسمالية (رأس المال الرقابي) التي ارتفعت على أساس مُجمع من نحو 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2010 إلى نحو 11.5 مليار دينار في نهاية عام 2020. بزيادة قدرها 5.7 مليار دينار ونسبتها 98%.

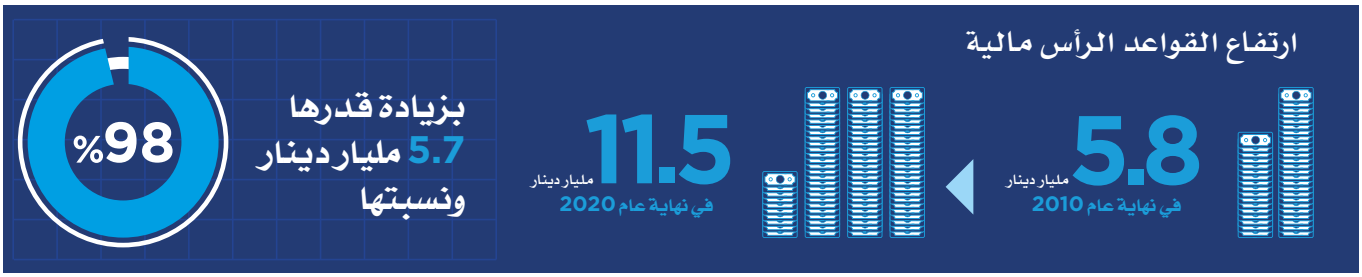

- **مخصصات احترازية قوية:** عمل بنك الكويت المركزي على بناء المخصصات الاحترازية لدى البنوك بشكل متدرج وعلى أساس ربع سنوي مما جعل القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بأعلى مخصصات لخسائر القروض بين القطاعات المصرفية في سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بفضل الاحتياطيات الاحترازية (التي تمثل نحو 50% من إجمال مخصصات خسائر القروض).
- **تطبيق مبكر للمعايير الرقابية الدولية:** بنك الكويت المركزي من أوائل المؤسسات على مستوى العالم التي طبقت تعليمات بازل (2) وبازل (3) التي تحدد متطلبات لكل من معيار كفاية رأس المال، ومعيار الرفع المالي، ومعيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر، وقد تمكن القطاع المصرفي الكويتي خلال الفترة من 2010–2020 من المحافظة على مستويات أعلى من متطلبات بازل في تلك المعايير.
- **نظم وممارسات رقابية عالية الكفاءة:**
  - بادر بنك الكويت المركزي إلى تبني منهجية جديدة لدى التفتيش على الوحدات الخاضعة لرقابته، بالتركيز على المخاطر اعتمادًا على نتائج مصفوفة المخاطر (CAMEL – BCOM).
  - تقليص مدة التفتيش إلى النصف، من 3 سنوات وفقاً لخطة (2008 – 2011) إلى 12 شهرًا، وفقًا لخطة التفتيش المعتمدة عن عام 2018.
  - أصدر بنك الكويت المركزي في نوفمبر 2018 تعليمات حول «قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية» تعزز مستويات الشفافية في منح التمويل الشخصي وتؤكد على حماية حقوق العملاء.

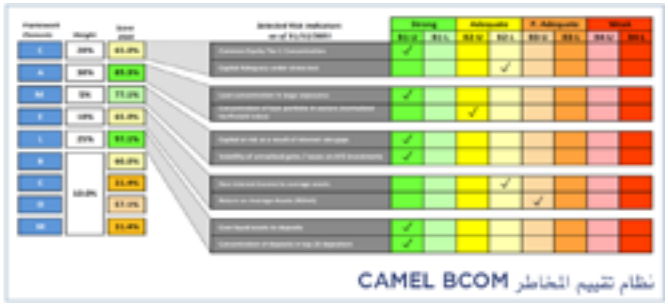

  - تحسن مستوى الشمول المالي: نما عدد الحسابات القائمة لدى البنوك المحلية بنسبة 48% .
- **إصدار دليل حماية العملاء في يوليو 2015 لحماية حقوق عملاء القطاع المصرفي.**
- **ترسيخ أُسس الحوكمة في القطاع المصرفي عبر:**
  - تفعيل دور مجالس إدارات البنوك.
  - تحديد مسؤوليات الإدارة التنفيذية ودورها وما يجب أن يتمتع به المسؤولون من مؤهلات علمية وخبرة عملية وكفاءة.
  - وضع مبادئ نظم وسياسات المكافآت وربطها بأداء البنك والمخاطر على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط.
  - تعزيز معايير الإفصاح وشفافية الهياكل القانونية والتنظيمية للبنوك ومجموعاتها.
  - تطوير نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والخارجي وما ينبثق عنها من سياسات وأدلة عمل.
  - تحديد وظائف رقابية مستقلة بما في ذلك جهاز تدقيق داخلي يتمتع بالاستقلالية والكفاءة.
  - ترسيخ القيم السلوكية والأخلاقية والممارسات المهنية ومسؤولية مجلس الإدارة في تحديد تلك المعايير من خلال وضع سياسات وميثاق للسلوك المهني وتجنب تعارض المصالح.
  - إدخال أعضاء مجالس الإدارة المستقلين ضمن تشكيل المجلس واللجان المنبثقة منه بالإضافة إلى حوكمة الالتزام والأمن السيبراني في إطار إدارة المخاطر الكلية.

ج- منظومة متكاملة من مبادئ الحوكمة ومعاييرها لدى بنك الكويت المركزي

على مدار العقد الماضي أولى بنك الكويت المركزي أهمية كبرى لتطوير منظومة الحوكمة لديه، مطبقًا أفضل الممارسات العالمية وأعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

أبرز المؤشرات:

- **تقارير كل من ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين حول أعمال البنك في الفترة من 2010-2020 تخلو كلياً من المخالفات.**
- **يتمتع بنك الكويت المركزي بمنظومة متكاملة للرقابة المالية تقوم على أُسس الرقابة السابقة واللاحقة على جميع أعماله.**

المنظومة الرقابية لبنك الكويت المركزي

جهاز المراقبين الماليين حيث يتولى مراقبان ماليان معينان من قِبل الجهاز، المراقبة المالية والتدقيق المُسبق على عمليات البنك.

ديوان المحاسبة الذي يمارس الرقابة اللاحقة على أعمال بنك الكويت المركزي.

لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

مكتب التدقيق الداخلي.

مراقبَيْ حسابات خارجيَّيْن من مكاتب التدقيق المعتمدة يختارهما مجلس الوزراء لتدقيق حسابات البنك.

د - تطور الهيكل التنظيمي لبنك الكويت المركزي

يطور بنك الكويت المركزي هيكله التنظيمي باستمرار لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمؤسسة بما يحقق أهداف البنك بأكبر قدر من الكفاءة.

أبرز المؤشرات:

- **توسع الهيكل التنظيمي لبنك الكويت المركزي لمواكبة التطورات والمستجدات على الصعيدين الخارجي والداخلي، حيث أُنشئت أربع وحدات تنظيمية أساسية هي:**
  - مكتب الاستقرار المالي (يونيو 2011)
  - إدارة الإعلام والعلاقات العامة (يونيو 2013)
  - الهيئة العليا للرقابة الشرعية (سبتمبر 2020)
  - مركز التميز (ديسمبر 2019)
- **تعديل الهياكل التنظيمية لثلاث إدارات لزيادة فاعليتها وإنتاجيتها وكفاءتها وهي كل من:**
  - إدارة العمليات الأجنبية (أبريل 2011)
  - إدارة الخدمات الإدارية (أبريل 2016)
  - إدارة الإعلام والعلاقات العامة (أبريل 2016)

هـ - التحول الرقمي

يسير بنك الكويت المركزي بخطى متسارعة نحو التحول الرقمي لزيادة كفاءة أداء المهام الموكلة إليه وتقليص العمل اليدوي مما يزيد سرعة تنفيذ الأعمال ويقلل من هامش الخطأ البشري.

أبرز المؤشرات:

- **تطوير 45 نظامًا وتطبيقًا تلبي احتياجات إدارات البنك ومكاتبه المختلفة، وكذلك احتياجات الجهات التي يتعامل معها البنك سواء كانت من الجهات الحكومية أو الجهات الخاضعة لرقابته، وتتمثل أبرز تلك النظم في كل من:**
  - **نظام العمليات البنكية الأساسية (Core Banking)** الذي يلبي احتياجات كل من إدارة الأعمال المصرفية وإدارة العمليات الأجنبية وإدارة الخدمات الإدارية وإدارة الموارد البشرية، كما تم تحويل بعض الأعمال المالية التي كانت تتم بشكل شبه يدوي إلى آلي، حيث تضمن المشروع 26 نظامًا مختلفًا مرتبطة مع الأنظمة الأخرى في البنك مثل نظام التسويات الآني (KASSIP) ونظام رويترز ونظام النقد والأنظمة المحاسبية وغيرها.
  - **نظام إدارة النقد (CMS)** حيث منح النظام موظفي إدارة الأعمال المصرفية – قسم النقد – القدرة على تنفيذ أعمالهم بصورة آلية وفرت الجهد والوقت المبذولين بشكل يومي لعمليات القسم.
  - **نظام التنبؤ وإدارة أوضاع السيولة**، الذي رفع دقة التنبؤ بالعوامل المؤثرة على أوضاع السيولة بنسبة 95% مع تقليص دورة العمل من 21 ساعة عمل إلى تنبؤ لحظي، مما زاد من فعالية وكفاءة استخدام أدوات السياسة النقدية.
  - **نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات**، الذي أدى إلى اختصار وقت تحصيل الشيك وإيداعه في حساب المستفيد من 3 أيام عمل إلى إيداع فوري في ذات اليوم أو في اليوم التالي.
  - **نظام الخدمات المصرفية الحكومية الإلكترونية**، الذي ينفذ على نحو آني التحويلات المالية الخاصة بالجهات الحكومية من حساباتها لدى بنك الكويت المركزي عبر آلية تتمتع بأعلى مستويات الأمان كما يوفر لها مجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى.
- **أتمتة 108 تقريرًا لإدارات البنك ومكاتبه المختلفة، وتجميعها في قاعدة بيانات موحدة على نحو يتيح عرض التقارير آليًا ولحظيًا من خلال لوحات رقمية، مما يسهل تحليلها لاتخاذ القرارات المناسبة بناء على معطيات هذه التقارير.**

كما شملت أتمتة العمليات تطوير عدد من أنظمة إدارة الرقابة المكتبية باستخدام تقنيات حديثة تسهل جمع وتدقيق ومراجعة وتحليل بيانات الوحدات المصرفية الخاضعة لبنك الكويت المركزي وخلق قواعد بيانات متكاملة وموحدة، تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية للرقابة المصرفية وتجميع ونشر البيانات المصرفية وربطها بنظام تقارير. كما تصل البيانات لهذه الأنظمة آليًا من الجهات المعنية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، ويتم إجراء عمليات التدقيق الأولية على البيانات الداخلية والخارجية أيضاً بشكل آلي مما يسهّل تخزين البيانات واعتمادها لاستخراج التقارير المجمعة والفروقات في هذه البيانات.

- **تطوير البنية التحتية التقنية عبر تطبيق نظام الملقمات الافتراضية مما ساعد على استضافة 450 ملقم افتراضي في مساحة كبينة واحدة فقط، بدلاً من استخدام 25 كبينة في حال استخدام التقنية التقليدية.**
- **زيادة كفاءة الأنظمة وتقليص فترة أخذ النسخ الاحتياطية وتوفير مساحات تخزين إضافية للاحتياجات المستقبلية عبر تركيب أجهزة تخزين متطورة ونظام متقدم للنسخ الاحتياطي (Backup) مما يسهل إرسال نسخ احتياطية من البيانات لحفظها بالخارج، ويساهم بتسهيل إجراءات التعافي من الكوارث.**
- **تحديث البنية التحتية للشبكة الخارجية، وترقية جميع خطوط الربط بالشبكة الخارجية وزيادة سعتها من 1 جيجابايت/ثانية إلى 10 جيجابايت/ثانية، لتلبية الاحتياجات المستقبلية، إضافةً إلى تطبيق شبكة لاسلكية بين مواقع البنك للعمل كخط احتياط في حال انقطاع أو تعطل خطوط الألياف الضوئية.**

- **تطبيق عدد من الأنظمة لتعزيز حماية الشبكات والمعلومات مثل:**
  - نظام F5 الذي يؤمن الوصول إلى تطبيقات بنك الكويت المركزي بشكل مركزي، كما يشتمل على جدار ناري (WAF) معتمد من ICSA.
  - نظام حماية أسماء النطاقات المتقدم الذي تم تطبيقه على الشبكة للدفاع ضد الهجمات الخارجية والداخلية المستندة على أسماء النطاقات.
  - نظام الحماية من الاقتحامات الذي يقوم بفحص حركة الشبكة لمنع الهجمات من خلال ربط كميات هائلة من معلومات التهديد العالمية ليس فقط لحظر النشاط الضار، ولكن أيضًا لتتبع الملفات المشبوهة والبرامج الضارة عبر الشبكة لمنع انتشارها.
  - نظام الجدار الناري المتقدم للتحكم في الوصول إلى الشبكة المحلية ونظام حماية البريد الإلكتروني، الذي يحظر الهجمات عن طريق الرسائل الواردة ويتحكم في الرسائل الصادرة ويحول دون اختراق البريد الإلكتروني.
  - تطبيق نظام إدارة ومراقبة البنية التحتية لمراقبة أداء الملقمات والشبكات والخدمات على مدار الساعة وذلك لتفادي انقطاع الخدمات عن الأنظمة في بنك الكويت المركزي. ونظام مراقبة كفاءة وأمن الشبكات الذي يوفر المعلومات والبيانات بمزيد من الوضوح لمتابعة مرور البيانات وتوفير التحليلات الأمنية الضرورية.

حرص بنك الكويت المركزي على تمكين الابتكار والتقنيات المالية الحديثة لمواكبة التطور العالمي في قطاع المدفوعات والتقنيات المالية من حيث الجودة والتنوع، مع تعزيز السلامة والكفاءة في نظم الدفع والتسوية الإلكترونية، والحد من المخاطر المتعلقة بتلك النظم. وتعزيز شفافية النظم واستقرارها.

أبرز المؤشرات:

- إصدار تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال الصادرة عن بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2018 بعد تطبيق القانون رقم (20) لسنة (2014) في شأن المعاملات الإلكترونية الذي يوفر الأساس القانوني للمدفوعات الإلكترونية والتوقيعات الرقمية. وبناء على تلك التعليمات فإن المؤسسات المالية التي تمارس أنشطة الدفع الإلكتروني مُلزمة بالقيد في سجل مزاولي نشاط خدمات الدفع الإلكتروني ووكلائهم لدى بنك الكويت المركزي، حيث يتولى بنك الكويت المركزي الإشراف والرقابة على مزاولي النشاط ووكلائهم، ويقوم بإجراء التقييمات والتحاليل ومراقبة مؤشر المخاطر الرئيسية استباقًا لأي مخاطر محتملة.
- إطلاق البيئة التجريبية الرقابية (Regulatory Sandbox) في 26 نوفمبر 2018 بهدف تشجيع الشركات الناشئة ورواد الأعمال على تجربة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة في بيئة آمنة بالإضافة إلى فهم المتطلبات التنظيمية التي يجب الوفاء بها قبل تقديم المنتج أو الخدمة إلى الجمهور. ويعمل بنك الكويت المركزي على توسيع النطاق الجغرافي للبيئة التجريبية الرقابية للترحيب بالمبتكرين من دول الخليج.
- السماح لتسعة بنوك محلية خلال عام 2020 بتقديم خدمة الدفع في نقاط البيع من خلال محافظ رقمية مثل Apple Pay وSamsung Pay وFitbit وGarmin Pay، كما سمح لعدد من الجهات الخاضعة لرقابته بتقديم خدمة Chat-bot للاستجابة لاستفسارات العملاء عبر برامج المحادثة الوسيطة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي (AI) وتقنيات التعلم الآلي (ML).

- **تعزيز الأمن السيبراني من خلال:**
  - الإشراف على بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت، ومتابعة تحديثه وتطويره، بهدف تحقيق المرونة السيبرانية للقطاع المصرفي، وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة الكويت.
  - تأسيس نظام إدارة أمن المعلومات، وهو نظام متخصص في إدارة أمن المعلومات في المؤسسات وفق المعيار العالمي آيزو 27001.
  - تأسيس فريق أمن المعلومات في القطاع المصرفي برئاسة بنك الكويت المركزي وعضوية البنوك الكويتية.
  - تأمين بيئة وأنظمة القطاع المصرفي وترسيخ جاهزيتها للتعامل مع مخاطر أمن المعلومات المتعلقة بشبكة التحويلات العالمية (SWIFT) وإلزام البنوك الكويتية ابتداء من ديسمبر 2017 بالامتثال للمعايير الواردة في «برنامج حماية العملاء الصادر من (SWIFT)، ويتابع سنوياً امتثالها لتلك المعايير، وذلك بهدف حماية هذه الشبكة الحساسة باعتبارها البنية التحتية لكافة التحويلات المحلية والدولية في القطاع المصرفي سواء في دولة الكويت أو في الخارج.
  - إلزام البنوك الكويتية بالحصول على شهادة المقياس العالمي آيزو 27001 الخاص بنظام إدارة أمن المعلومات منذ يوليو 2019، مع ضرورة تجديدها دورياً.
  - على المستوى الإقليمي، بادر بنك الكويت المركزي بتقديم اقتراح إلى لجنة محافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نوفمبر 2019 لبناء إطار تعاون لتبادل معلومات الأمن السيبراني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأتبع هذا الاقتراح بمبادرة لإنشاء فريق للمختصين في الأمن السيبراني للدول الأعضاء في سبتمبر 2020 ليكون قيّماً على إطار التعاون. وقد عقد الفريق أول اجتماعاته في يناير 2021.

تكريم المشاركين في برنامج قادة الأمن السيبراني

و- رأس المال البشري وبيئة العمل

يضع بنك الكويت المركزي الاستثمار في تنمية رأس المال البشري على رأس أولوياته، ويعتز بنجاح استراتيجيته في توظيف أفضل الكوادر الوطنية وفق معايير الكفاءة والشفافية، ومن ثم رفع كفاءتهم وتعزيز قدراتهم، وتمكين المرأة، وتوفير بيئة عمل قائمة على التميز والإبداع.

أبرز المؤشرات:

خلال الفترة 2010-2020 قام بنك الكويت المركزي بثمان حملات توظيف، ومنذ 2014 يتم استقبال طلبات المتقدمين للعمل لدى البنك بصورة آلية عبر النظام الآلي للتوظيف على الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك الكويت المركزي، على نحو يضمن اختيار أفضل المتقدمين للوظائف الشاغرة وفق معايير الكفاءة وعلى أساس من الشفافية وتكافؤ الفرص.

ارتفاع نسبة الموظفين من أصحاب الشهادات الجامعية والدرجات العليا (الدكتوراه، والماجستير، والدبلوم العالي بعد المؤهل الجامعي، والبكالوريوس) حيث ازدادت هذه النسبة في عام 2020 بواقع 10 نقاط مئوية عما كانت عليه في عام 2010.

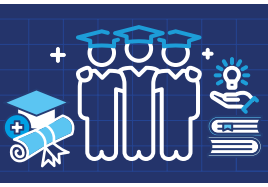

زيادة في عدد الموظفين ذوي الشهادات العليا والشهادات المهنية بنسبة 10%

وذلك بفضل جهود بنك الكويت المركزي الحثيثة لتطوير نشاط التدريب والتأهيل لديه، من خلال:

- استحداث خطة سنوية للبعثات الدراسية لابتعاث موظفي بنك الكويت المركزي للدراسات العليا في التخصصات العلمية التي يحتاجها البنك، وذلك منذ السنة المالية 2014/2013.

- استحداث برنامج للشهادات المهنية المعتمَدة، ووضع الآلية المناسبة لطلب الحصول على تلك الشهادات المهنية وشروط وإجراءات الموافقة عليها، بحيث يتحمل البنك تكلفة اختبارات الشهادة وتكلفة البرنامج التأهيلي لتقديم تلك الاختبارات. وقد خَصص البنك جوائز للحاصلين على بعض الشهادات المهنية المعتمدة.

- تحسن إنتاجية العاملين وارتفاع كفاءتهم، فعلى الرغم من توسع أنشطة البنك خلال الفترة من 2010–2020 وتوسع هيكله التنظيمي والوظيفي، وتعقد مهامه في ضوء التطورات والتغيرات في مجالات عمل الجهات الخاضعة لرقابته، إلا أن البنك ينهض بهذه الأعباء المتزايدة بعدد أقل من الموظفين مقارنةً مع عام 2010، فقد تراجع إجمالي الموظفين بنحو 3% من 994 موظفًا في عام 2010 إلى 964 موظفًا في عام 2020.

الاحتفاظ بالكفاءات الوطنية، حيث بلغ معدل الدوران الوظيفي في بنك الكويت المركزي

6% خلال الفترة من 2010–2020

مقارنة بمعدل

9% على مستوى البنوك المركزية في العالم

وذلك نتيجة توفير نظام متكامل للترقيات والحوافز والمكافآت المادية والمعنوية.

- زيادة نسبة الكويتيين من إجمالي العاملين في بنك الكويت المركزي بسبع نقاط مئوية لترتفع من **86%** في عام 2010 إلى **91%** في عام 2020.

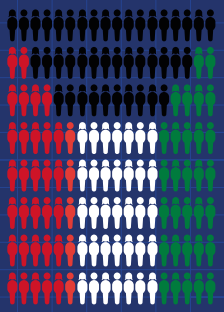

استمرار جهود بنك الكويت المركزي في توطين الوظائف في الجهاز المصرفي الكويتي حيث ارتفع عدد الموظفين الكويتيين في القطاع المصرفي من

6,381 موظفًا في نهاية 2010

إلى **9,516** موظفًا في نهاية 2020 بواقع 3,135 موظفًا

ما يعني ارتفاعًا بنسبة

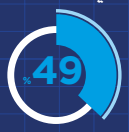

وفي ذات السياق وجه بنك الكويت المركزي البنوك المحلية نحو تعزيز حضور الكفاءات الوطنية في الوظائف القيادية، بعد أن نجح القطاع في توطين الوظائف بمستويات تزيد على النسب التي يحددها القانون في هذا الشأن.

تمكين المرأة في بنك الكويت المركزي:

ارتفاع نسبة الموظفات في البنك من إجمالي العاملين من 45% في عام 2010 إلى 58% في عام 2020، بواقع 13 نقطة مئوية.

ارتفاع نسبة العنصر النسائي في الوظائف الإشرافية من 17% من إجمالي الإشرافيين في البنك في عام 2010 إلى 33% في عام 2020.

بلغت نسبة الموظفات الحائزات على جائزة التميز الوظيفي **57%** من مجموع الحائزين على الجائزة في البنك.

مبنى بنك الكويت المركزي

يشكل مبنى البنك الوعاء الحاضن لبيئة عمل إيجابية ومحفزة وصحية تسهل على الموظفين أداء أعمالهم في فضاء مريح وعملي.

مزايا المبنى:

- عدد الأدوار 44
- توفير الطاقة وزيادة كفاءة التبريد.
- قاعات اجتماعات كبرى.
- شبكة متطورة للألياف الضوئية مع خاصية التوافر العالي.
- مراعاة الخصائص البيئية في التصميم.
- المرونة لاستيعاب التوسعة المستقبلية.
- خاصية التوافر العالي لشبكة الكمبيوتر بنسبة 99.982% سنوياً.
- عيادة طبية للتعامل مع الحالات العاجلة وتقديم الإسعافات الأولية عند الضرورة.
- قاعة مُجهزة بمسرح وتجهيزات صوتية وبصرية لإقامة المناسبات والفعاليات المتنوعة.
- تطبيق نظم المباني الذكية في إدارة الإنارة والتهوية والتبريد وغيرها.
- سعة للشبكة الداخلية تصل إلى 100GB.
- مدرج للمحاضرات وقاعات للتدريب.
- مواقف سيارات تستوعب 1264 سيارة.
- التوافق مع المقياس العالمي لمراكز البيانات (TIA-942/942-2) الصادر من جمعية (Telecommunication Industry Association TIA) المعتمدة من المعهد الوطني الأمريكي للمعايير ANSI.

ز- جهود التواصل مع المجتمع

يحرص بنك الكويت المركزي على التواصل البنّاء والتفاعل مع الجمهور وتعزيز الحضور الإعلامي للبنك الكويت المركزي، لتوفير المعلومات والبيانات حول أعماله من مصدر موثوق يتمتع بالمصداقية والدقة والشفافية.

المؤتمر الصحفي بشأن تعليمات قواعد وأُسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية (نوفمبر 2018)

خلال الفترة من 2010-2020، ومع تكثيف الجهود الإعلامية في بنك الكويت المركزي عبر نشر الأخبار والتقارير والتغطيات الإخبارية المختلفة لأعمال بنك الكويت المركزي في الصحافة والنشر الإلكتروني وحسابات بنك الكويت المركزي على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، اتخذت جهود بنك الكويت المركزي في مجال التواصل مع المجتمع اتجاهين رئيسيين:

- التواصل مع الأطراف المعنية بالصناعة المصرفية والشأن المالي والاقتصادي.
- التواصل مع عامة الجمهور.

مؤتمر صياغة المستقبل (سبتمبر 2019)

جهود التواصل مع الأطراف المعنية بالصناعة المصرفية والشأن المالي والاقتصادي:

في سبيل تنمية وتطوير الصناعة المالية والمصرفية في دولة الكويت أقام بنك الكويت المركزي عديدًا من المؤتمرات والفعاليات بالتعاون مع منظمات عالمية مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، واستضاف من خلالها نخبة من قادة الصناعة المالية والمصرفية والتقنيات المالية في العالم لاستشراف المستقبل وصياغة التطورات للاستفادة من فرصه ومواجهة تحدياته وتتضمن تلك المؤتمرات:

- منتدى بنك الكويت المركزي في عام 2013.
- مؤتمر المالية الإسلامية الأول «المالية الإسلامية، تلبية الطموحات العالمية» بتنظيم مشترك مع صندوق النقد الدولي في عام 2015.
- مؤتمر المالية الإسلامية الثاني «أطروحة عالمية» في عام 2018.
- المؤتمر المصرفي العالمي «صياغة المستقبل» في عام 2019، ونظم بالتوازي مع المؤتمر معرضًا للتقنيات المالية الحديثة ضَم 25 شركة متخصصة بالتقنيات المالية الحديثة من الكويت وخارجها.

وقادت النقاشات في هذه المؤتمرات لعديد من النتائج الإيجابية، ترجمها بنك الكويت المركزي في توجيهاته إلى البنوك الكويتية لصياغة استراتيجيات للمستقبل تقوم على مجموعة متكاملة من الأسس التي تراعي بناء علاقة وثيقة القرب من العملاء لإدراك احتياجاتهم وتلبيتها، كما تراعي تطوير الخدمات والمنتجات والاستفادة من التقنيات الحديثة ورفع كفاءة البنوك في تقديم خدماتها وتحقيق إنجازات أكبر بما لديها من موارد، فضلًا عن تعزيز متانة البنوك ورفع مستوى سلامتها المالية.

السيدة كريستين لاغارد متحدثةً في المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي: تلبية الطموحات العالمية – 2015

كما اتخذ بنك الكويت المركزي خطوة أبعد، خارج نطاق حدوده، فأطلق حوارًا معمقًا جمع ما بين القطاع المصرفي والمؤسسات الأكاديمية في الكويت، من أجل مناقشة الاحتياجات التعليمية للقطاع المصرفي مستقبلًا، والعمل على تطوير المساقات الدراسية اللازمة لتزويد الطلبة بالمعارف المطلوبة لوظائف المستقبل.

قاد بنك الكويت المركزي مبادرة «كفاءة» الاستراتيجية التي تستهدف الكويتيين العاملين في القطاع المالي والمصرفي، وكذلك حديثي التخرج في الاختصاصات المالية والاقتصادية، من خلال تقديم تدريب عالي المستوى وفق أفضل المعايير العالمية في هذا المجال، بما يزودهم بالمهارات والمعارف التي تتيح لهم القيام بمهام العمل في هذا القطاع الحيوي والاضطلاع بمسؤولياتهم بأعلى درجة من الكفاءة والاقتدار، وتضم المبادرة البرامج التالية:

- جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي.
- جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي.
- شهادة المدقق الشرعي المعتمد.
- برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير.
- برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي.
- برنامج تطوير القيادات التنفيذية في البنوك الكويتية بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال.
- برنامج قادة الأمن السيبراني.
- برنامج قادة إدارة المخاطر.

وحتى عام 2021/2020 بلغ مجموع خريجي برامج المبادرة **826** خريجاً

توزعوا على برامج المبادرة الثمانية فيما يواصل **69** متدرباً

الاستفادة من تلك البرامج حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

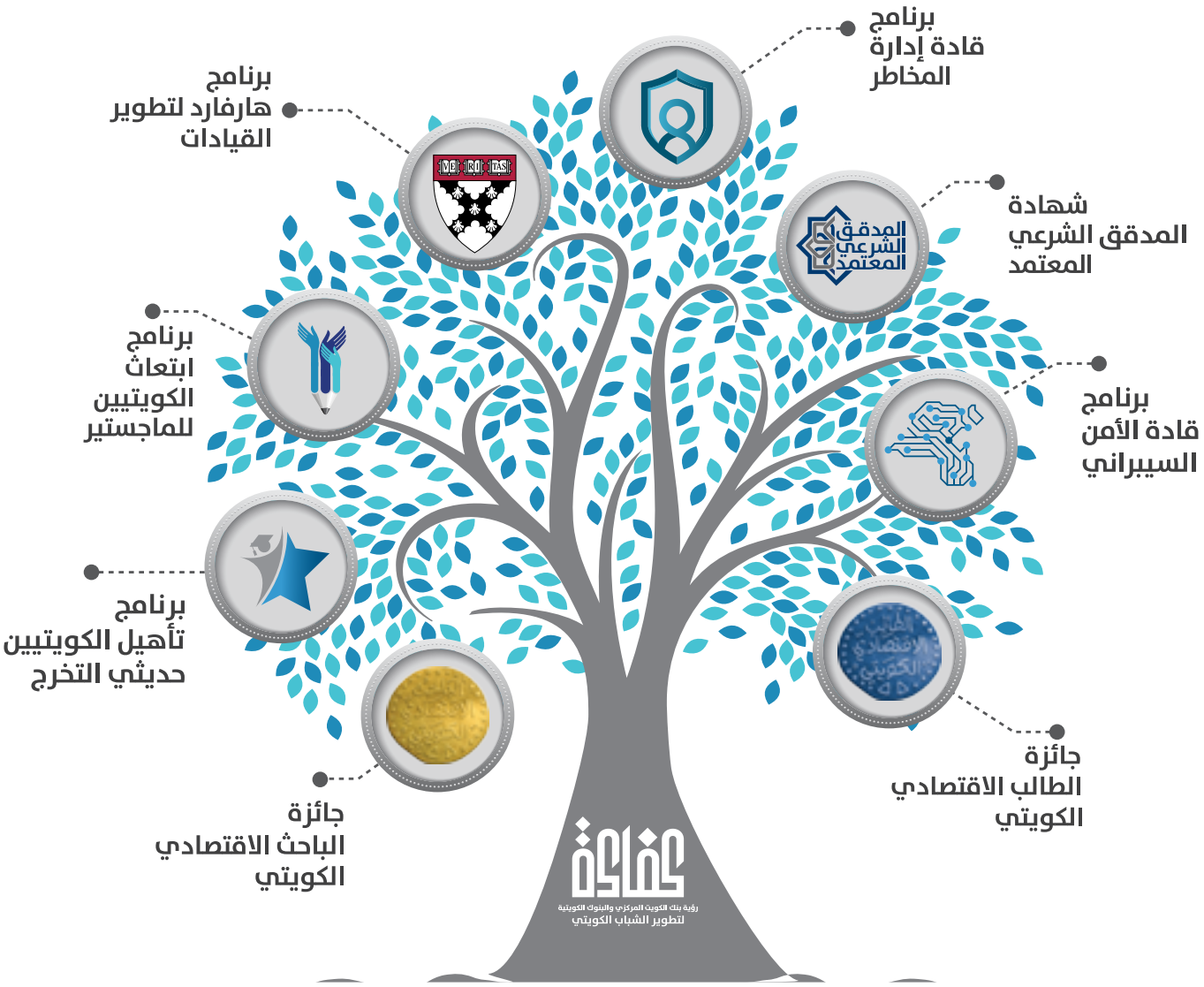

جهود التواصل مع عامة الجمهور:

إطلاق حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» بالتعاون مع البنوك الكويتية والتي تهدف إلى نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من خدماته على الوجه الأمثل.

المؤتمر الصحفي بشأن حملة لنكن على دراية (يناير 2021)

- إطلاق تطبيق «عيديتي» الذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى المنطقة، ليتيح من خلاله للجمهور إرسال واستقبال العيدية إلكترونيًا بخطوات سريعة وسهلة، لمختلف الشرائح العمرية دون الإخلال بالاشتراطات الرقابية والأمنية، ودون الحاجة لحساب مصرفي لدى مستلم العيدية.

من خلال تطبيق عيديتي في الفترة من 23 مايو 2020 ولغاية 26 مايو 2020 تم إرسال عيديات قيمتها

1.9 مليون دينار كويتي

عبر 51,000 عملية.

إصدار تعليمات إلى جميع البنوك الكويتية لتسهيل وصول الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة، في عام 2017، وذلك عبر تخصيص فرع واحد على الأقل في كل محافظة لتقديم الخدمات المصرفية بما يناسب هذه الشريحة مثل وجود موظف يتقن لغة الإشارة، وتوفير العقود بلغة «بريل»، وتوفير المنحدرات والمقاعد المتحركة ومكائن الصرف الآلي المناسبة وغيرها من التسهيلات الخاصة بهذه الشريحة دون أي رسوم إضافية.

- وعليه يوجد اليوم في الكويت 61 فرعاً مصرفياً ونحو 64 جهاز سحب آلي، منتشرة في محافظات دولة الكويت الستة، لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة.

الخدمات المتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة

61 فرعاً مصرفياً

64 جهاز سحب آلي

١٠٠
فلس
KUWAIT

الحياة والمحيا

دور بنك الكويت المركزي في مواجهة الجائحة وتحدياتها

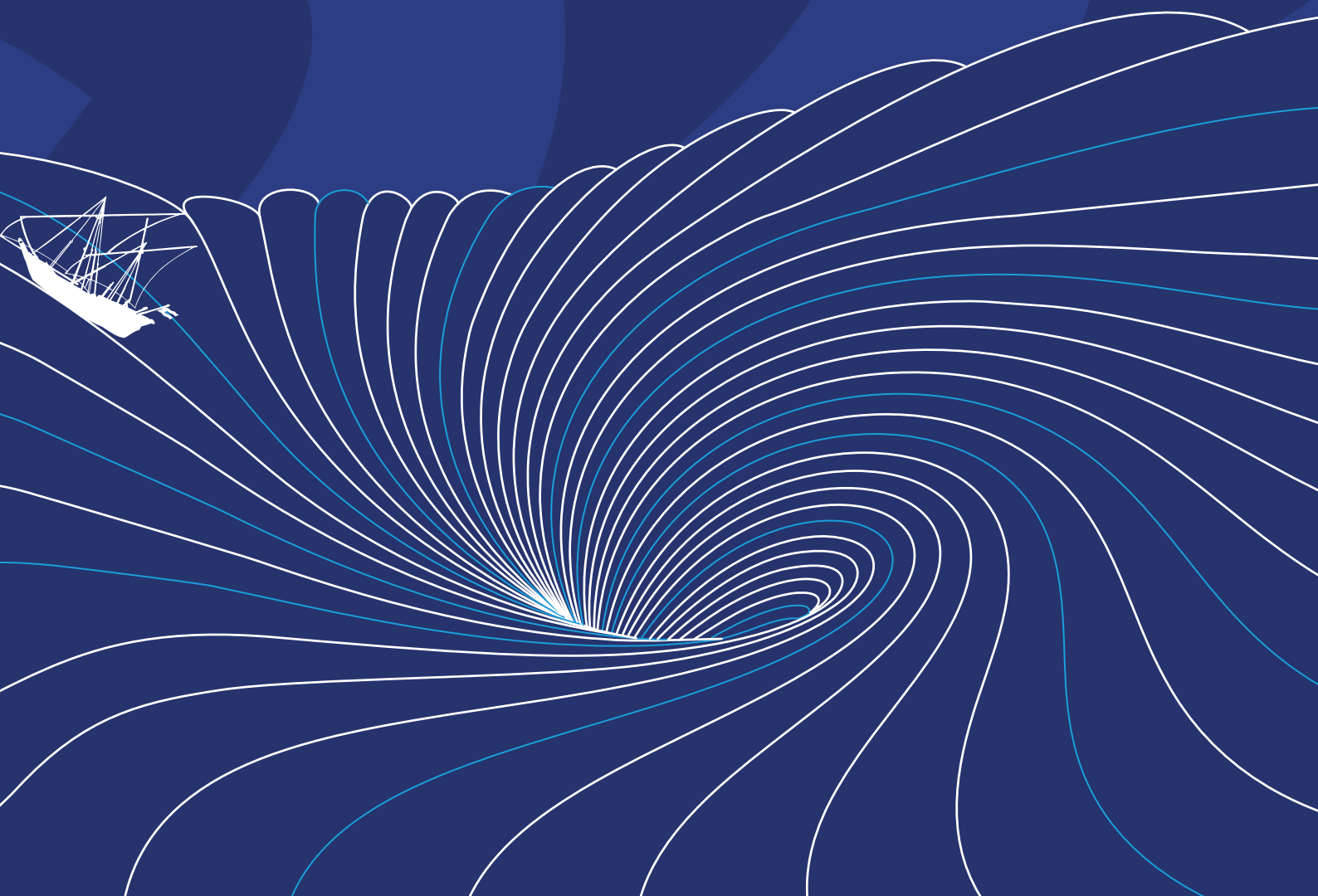

رابعاً: دور بنك الكويت المركزي في مواجهة الجائحة وتحدياتها

حملت أزمة جائحة "كورونا" اختبارًا حقيقيًا لحصافة السياسات النقدية والرقابية التي دأب بنك الكويت المركزي على تطبيقها على مدار العقد الماضي، وقد نجح البنك المركزي في المحافظة على الأسس الراسخة للاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وقام بأداء دوره كبنك للحكومة على أعلى درجة من الكفاءة والسرعة المعهودتين في عمله رغم ظروف الجائحة، كما قاد جهود التحفيز الاقتصادي عبر رئاسته للجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي.

إستخدم بنك الكويت المركزي ببراعة وفعالية منظومة أدوات السياسة النقدية، والسياسة الرقابية وأدوات التحوط الكلي، لتعزيز النمو الاقتصادي على أُسس مستدامة، والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية، وضمان مواصلة البنوك والجهات الخاضعة لرقابته تقديم خدماتها المالية للاقتصاد والمجتمع على نحو سلس وسريع وآمن، وطبق سلسلة من الإجراءات على مستوى السياسة النقدية والسياسة الرقابية التحوطية والاستقرارالمالي والمسؤولية الاجتماعية، فاقت 40 إجراءً، شرع البنك في تطبيقها مع أولى مؤشرات الأزمة في مارس 2020، تضمنت:

إجراء تخفيضين لسعر الخصم بواقع 1.25 نقطة مئوية ليهبط معها سعر الخصم إلى معدل هو الأدنى تاريخياً عند

1.5%

تخفيض متطلبات السيولة بما يوفر مساحة للإقراض

الإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية البالغة 2.5% مما أدى إلى زيادة المساحة الإقراضية لدى البنوك.

2.5%

تخفيض وزن المخاطر الخاص بالانكشافات على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليصبح 25% بدلاً من 75%.

25%

إلزام البنوك بالامتناع عن البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة مقابل القروض وعمليات التمويل المقدمة للعملاء لحين استقرار الأسواق وتحسن الأوضاع الاقتصادية.

توجيه وحدات القطاع المصرفي نحو تأجيل الاستحقاقات المترتبة على العملاء المتضررين لمدة 6 أشهر دون أي رسوم جزائية أو غرامات.

تعديل القواعد الاسترشادية بشأن استثناء أي عميل من الحدود القصوى المقررة للتركز الائتماني/ التمويلي والقواعد التي تؤخذ في الاعتبار لدى دراسة طلبات الاستثناء لتشمل المشاريع الاقتصادية المهمة والتي يترتب على دعمها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

أبرز المؤشرات:

- دخل القطاع المصرفي الأزمة متسلحًا بمعدلات عالية لجميع مؤشرات السلامة المالية تزيد على متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- رغم الجائحة حافظ القطاع المصرفي الكويتي على نسب صحية لجميع مؤشرات السلامة المالية من حيث كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول والربحية، وفق البيانات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020:
  - ارتفاع معيار كفاية رأس المال لدى القطاع إلى **19.0%** (مقارنة بنسبة **18.5%** في عام **2019**).
  - استطاعت البنوك مواصلة النشاط دون استخدام المصدة الرأسمالية التحوطية، استناداً إلى قوة معيار كفاية رأس المال لديها.
  - وفرة من السيولة لدى البنوك حيث بلغ معيار تغطية السيولة **184.2%**، فيما بلغ معيار صافي التمويل المستقر **115.3%**، كما بلغت نسبة السيولة الرقابية نحو **27.5%**.
  - مستويات عالية لجودة الأصول، حيث بقيت نسبة القروض غير المنتظمة عند مستوى متدنٍ تاريخياً يبلغ **2.0%** مع نسبة تغطية للقروض غير المنتظمة تبلغ **222%**، مما يعزز جودة الأصول، ويشكل مصدات إضافية متينة لمواجهة أي تعثّر محتمل في المديونيات.
  - أرباح صافية بلغت **490** مليون دينار في عام **2020** رغم تداعيات الجائحة التي أثرت في البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي.
  - أكدت نتائج اختبارات الضغط التي أجراها بنك الكويت المركزي متانة القطاع المصرفي الكويتي، تحت أكثر سيناريوهات الضغط تشددًا.

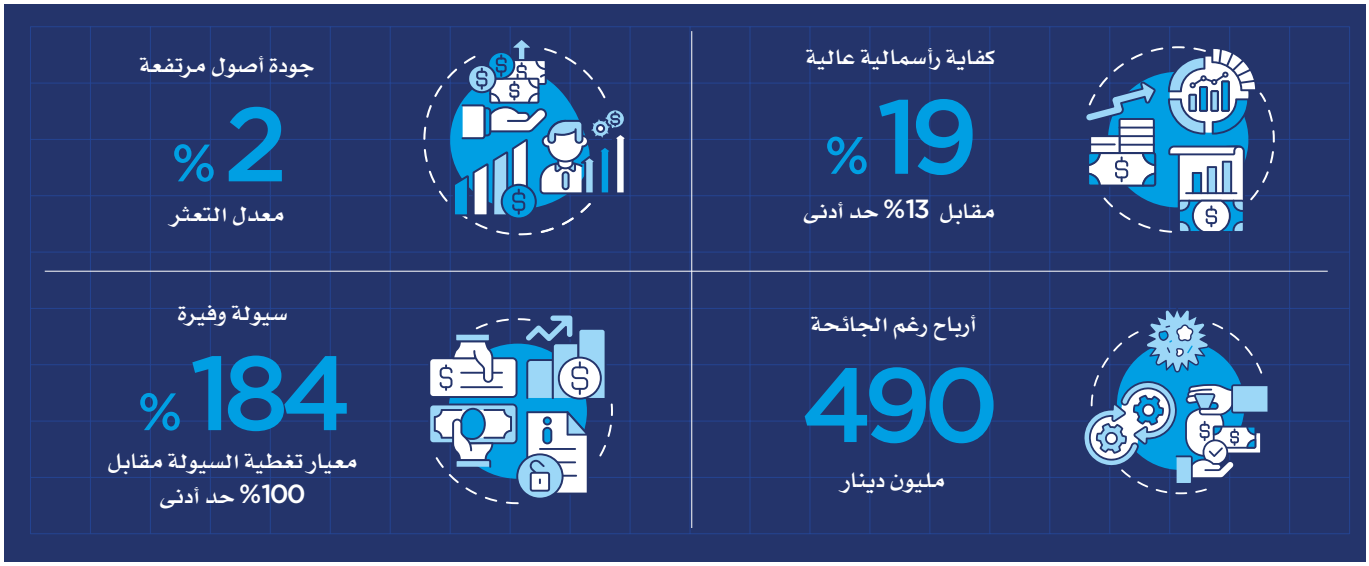

في مواجهة أزمة "كورونا" ذات الطبيعة غير المعهودة، أولى مجلس الوزراء الموقر ثقته لبنك الكويت المركزي لقيادة جهود تحفيز الاقتصاد الوطني في مواجهة تداعيات الجائحة، وتقديم الدراسات والتصورات لمسار الأزمة وسُبل معالجة أبعادها المختلفة. حيث أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (455) بتاريخ 31 مارس 2020، متضمنًا حزمة من أحد عشر إجراءً بهدف تحفيز الاقتصاد وتخفيف الآثار السلبية لحالة الإغلاق الكلي والجزئي لمواجهة انتشار فيروس "كورونا" المستجد.

المؤتمر الصحفي حول تدابير تحفيز الاقتصاد في مواجهة أزمة فيروس "كورونا" – أبريل 2020 – مجلس الوزراء

جهود اللجنة التحفيزية لدعم التعافي الاقتصادي

- سرعة اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق الإجراءات التحفيزية، حيث بادرت اللجنة فور تشكيلها إلى عقد اجتماعها الأول في 1 أبريل 2020 واستعانت بخبراء كويتيين من القطاع الخاص.
- منذ 1 أبريل 2020 وحتى نهاية أعمال اللجنة بتاريخ 16 يوليو 2020، أكملت اللجنة (15) اجتماعًا، وتواصلت مع أكثر من (25) مؤسسة والتقت بممثلين عن عديد من تلك الجهات سواء الحكومية منها والأهلية. وذلك بهدف إنجاز جميع البنود التي نص عليها تكليف مجلس الوزراء المتضمن في القرار رقم (455) بالسرعة والكفاءة المطلوبة.
- إلى جانب التدابير التحفيزية للاقتصاد التي تضمنها قرار مجلس الوزراء ووضعتها اللجنة موضع التنفيذ، قدمت اللجنة عددًا من المقترحات الإضافية على النحو التالي:
  - اقتراح تعديل بعض أحكام قانون العمل رقم (6) لسنة **2010** في شأن العمل في القطاع الأهلي لمعالجة أوضاع سوق العمل في القطاع الخاص.
  - مضاعفة قيمة دعم العمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث والباب الخامس لمدة ستة شهور، وشملت ما يقارب **72.000** موظف.
  - اقتراح بإنشاء محاكم مختصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية لتحقيق سرعة البت في النزاعات التجارية والاستثمارية.
  - توصية بمنع إخلاء المستأجرين في العقارات التجارية المتأخرين عن سداد الإيجار، مع عدم فرض أي جزاءات على تأجيل سداد الإيجار، وذلك لمدة **90** يومًا (قابلة التمديد). وإنشاء لجنة قضائية خاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بعقود الإيجار التجارية، بحيث تفصل على وجه السرعة فيما يرفع إليها من منازعات.
  - إعداد برنامج دعم وضمان التمويل لتحفيز القطاع المصرفي على منح التمويل، واقترحت اللجنة إطلاق برنامج الضمان كإجراء واحد يستهدف كلاً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات، وبعد مناقشته في مجلس الأمة وإدخال بعض التعديلات، صدر القانون رقم **2** لسنة **2021** في شأن إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فيروس "كورونا"، وذلك في تاريخ **18** أبريل **2021**.

لقاء في مجلس الأمة مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يونيو 2020

إبحار نحو المستقبل

قدرات عالية وأدوات متطورة لاستشراف المستقبل

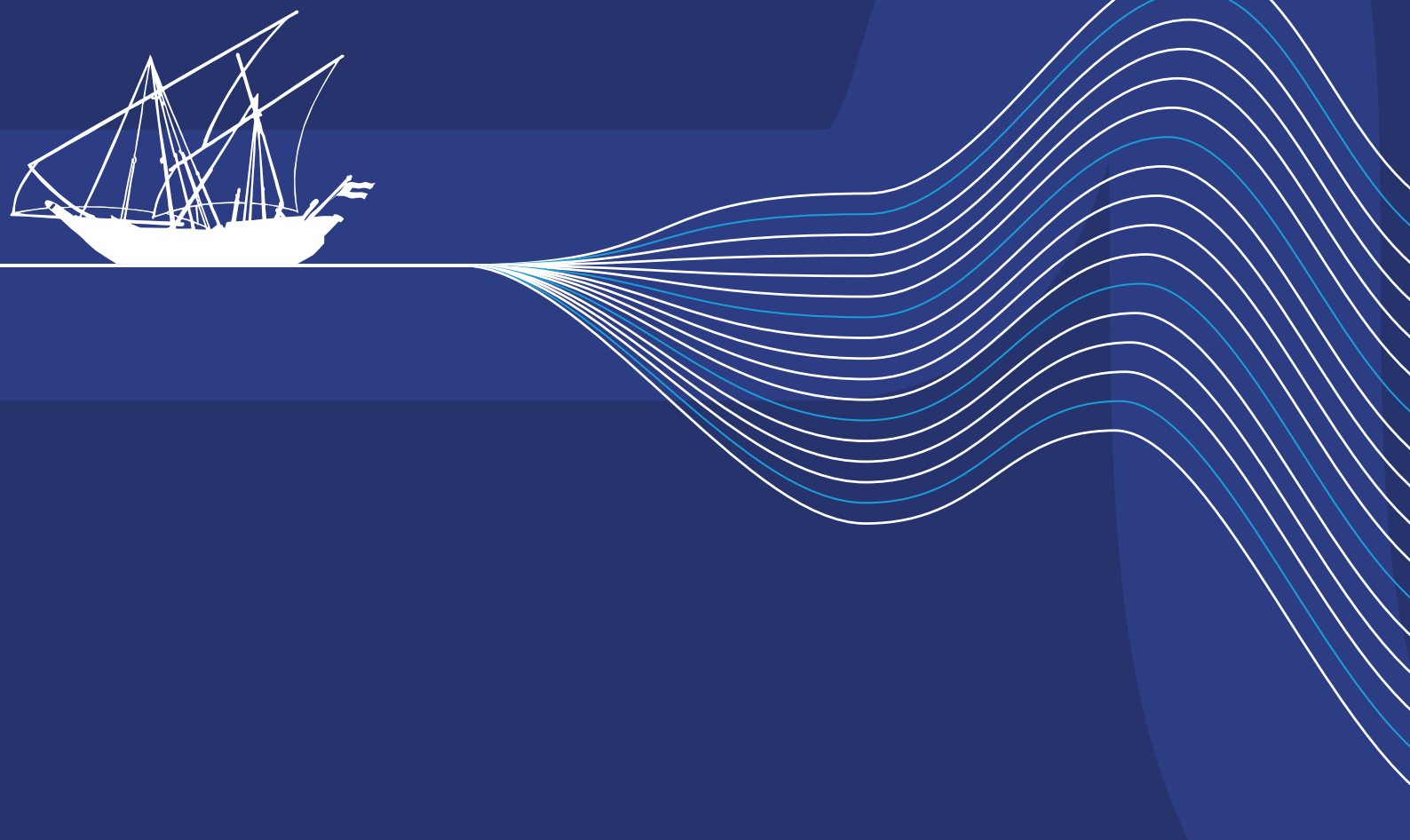

خامساً: قدرات عالية وأدوات متطورة لاستشراف المستقبل

استكمالا لجهود بنك الكويت المركزي في سبيل استدامة الرفاه للجميع من خلال تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، والإبحار نحو المستقبل عبر بيئة اقتصادية عالمية تموج بالتحديات والمتغيرات المتسارعة، تزداد أهمية النهج الاستباقي الذي يتبناه بنك الكويت المركزي، حيث يبادر إلى اتخاذ التدابير الاحترازية مستبقًا تداعيات الأزمات المختلفة، وليتأتى ذلك فإنه لا بد من بناء قدرات عالية على الاستشراف لأوضاع الاقتصاد العالمي والمحلي، ولذا طور بنك الكويت المركزي أدوات متقدمة في مجال التحليل والتنبؤ وذلك في أربعة مجالات رئيسية هي:

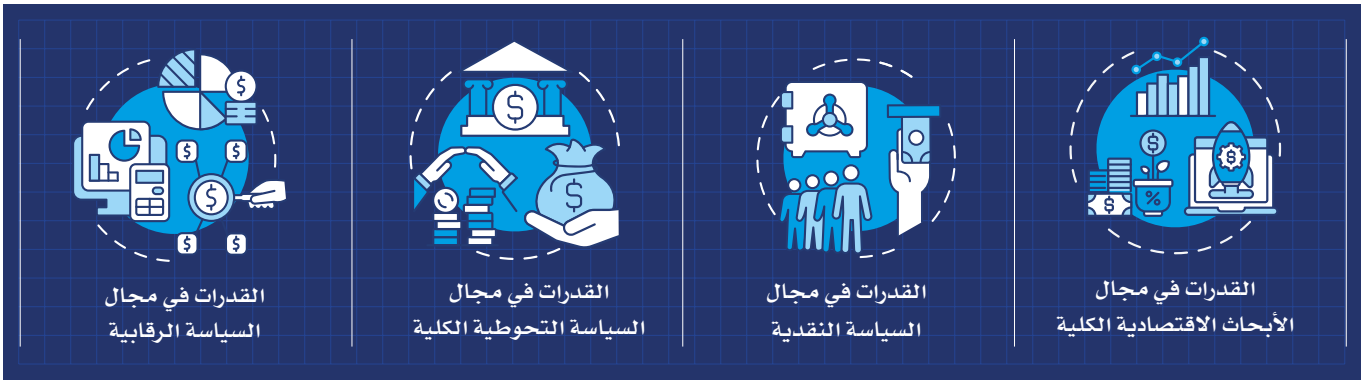

أ - أبحاث الاقتصاد الكلي

يعد بناء النماذج التحليلية والتنبؤية لقراءة تطورات الاقتصاد الكلي على قدر عالٍ من الأهمية للبنوك المركزية، حيث تسعى لاستشراف المسارات المستقبلية للاقتصاد الوطني، بما يمكنها من رسم السياسات وتنفيذها على نحو يعزز النمو الاقتصادي ويرسخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، ولذا يتبنى بنك الكويت المركزي تقنيات الاقتصاد القياسي واستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية لتحديد الاتجاهات العامة المستقبلية لاقتصاد دولة الكويت. وفي ضوء ذلك تم تطوير **نظام التنبؤ الاقتصادي**.

ويتميز النظام بتنبؤ موثوق، وتغطية لعددٍ كبير من المتغيرات وفقًا للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وكذلك تحليل العلاقات التشابكية بين القطاعات المختلفة، إلى جانب أنه نموذج ديناميكي يأخذ في اعتباره أثر الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها اقتصاد دولة الكويت.

وقد اعتمد بناء نظام التنبؤ على مجموعة من الركائز الأساسية، تتلخص في أنه يتضمن إعداد توصيف واضح لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية (القطاع الحقيقي، وقطاع المالية العامة، والقطاع النقدي، والقطاع الخارجي)، وصياغة افتراضات واضحة حول سلوكيات المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الكويتي، ومدى تأثير بعضها على البعض، مع الأخذ في الحسبان أثر المتغيرات الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها (مثل تقلبات أسعار النفط، وأسعار الأصول...وغيرها)، وأثرها على القطاعات الاقتصادية.

ب- السياسة النقدية

وفي ضوء تداخل المجموعة الكبيرة من العوامل الداخلية والخارجية، التي تصوغ نتائج تفاعلاتها مستقبل الاقتصاد، طور بنك الكويت المركزي نظام تشخيص الحالة الاقتصادية، والذي يستوعب مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية تم اختيارها بعناية ويستقرئ تفاعلاتها ليقدم صورة شمولية للوضع الحالي للاقتصاد ومساره المستقبلي، مستفيدًا من نظام التنبؤ الاقتصادي.

وإضافة إلى ما يوفره نظام تشخيص الحالة الاقتصادية من تنبؤات دقيقة لرسم السياسة النقدية وتنفيذها باقتدار، فقد اتخذ بنك الكويت المركزي خطوات أبعد في هذا المجال عبر استحداث إطار شامل لإدارة السياسة النقدية بما يمكّن البنك من تنفيذ عمليات التدخل في السوق النقدي بشكل استباقي، إذ يستند إطار العمل الجديد على تصميم أدوات ومؤشرات مراقبة لأوضاع الاقتصاد المحلي والسوق النقدي، بالإضافة إلى تطوير القدرات التحليلية للمؤشرات وتقديم التوصيات المقترحة. وذلك بهدف توظيف أدوات السياسة النقدية بكفاءة عالية لتنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي المحلي وإدارة الازمات.

كما تم توسيع نموذج برنامج التنبؤ وإدارة السيولة الحالي من خلال تطوير أدوات إدارة السيولة ودراسة وتحليل المتغيرات المؤثرة على أوضاع السيولة، بالإضافة إلى تطوير منحنى عوائد الدينار الكويتي مما يسهم في تعزيز دور البنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر الصرف والمحافظة على هيكل أسعار فائدة مستقر ومناسب للأوضاع الاقتصادية المحلية أخذاً بعين الاعتبار متغيرات أسعار الفائدة العالمية.

ومن جانب آخر تمت مراجعة إطار العمل المطبق لإدارة احتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية، واستُحدثت أدوات تحليل ديناميكية تقوم على دراسة العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار الصرف و أسعار الفوائد على الودائع بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى تحليل العلاقات والتباين والانحرافات المعيارية بين العملات وتقديم التوصيات المقترحة لتحسين ورفع مستوى أداء المحفظة الاستثمارية.

تم أيضًا تطوير برنامج نزعة المخاطر في المحفظة الاستثمارية الذي يعمل على تحديد مؤشرات المخاطر وتحليلها وتصنيفها وفقا لحجم تأثيرها المحتمل، وتقديم توصيات للحد من احتمالية تأثيرها.

ج- سياسة التحوط الكلي

أخذًا في الحسبان الواقع الاقتصادي مطّرد التعقيد وبالغ الضبابية، فقد تم تطوير آلية جديدة لإجراء اختبارات الضغط على القطاع المصرفي وفق أفضل الممارسات العالمية وأحدث التقنيات، بحيث تستوعب مجموعة واسعة من البيانات المصرفية والاقتصادية، وتشكل هذه الآلية إطارًا متكاملاً لاختبارات الضغط يتمتع بالمرونة والديناميكية، ويتيح تطبيق سيناريوهات متنوعة تراعي عديدًا من المتغيرات المالية والاقتصادية الكلية والجزئية، وتستوعب مزيدًا من التفاصيل الدقيقة لتترجم آثارها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبدرجة عالية من التفصيل، بحيث يمكن في ضوء نتائج هذه الاختبارات، الكشف عن نقاط الضعف في كل بنك على حدة، وبالتالي المبادرة إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجتها.

د- السياسة الرقابية

على مستوى السياسة الرقابية طور بنك الكويت المركزي الإطار العام للعمل الرقابي وفق أفضل الممارسات العالمية ، مراعيًا تكيُّفها مع طبيعة النظام المالي المحلي، وذلك بدءًا من تطوير نموذج تشغيل رشيق ومتطور واستشرافي، لتسهيل عملية التدخل المبكر. كما تم تطوير عمليات جمع البيانات وتحليلها على نحو معمق، وتحسين نموذج تقييم أداء البنوك المحلية CAMEL BCOM الحالي المستخدم في عملية الرقابة من خلال إضافة تقييم الأداء، وذلك من أجل فهم أشمل لوضع كل من البنوك على حدة. كما تم دمج النموذج الجديد مع النتائج الجديدة لاختبار الضغط الكلي مما يزيد من قدرته على بناء نظرة مستقبلية، وتُعرض جميع نتائج هذه النماذج مباشرة بشكل مجمع شامل (Dashboard) بما يسمح بالكشف المبكر عن نقاط الضعف لكل بنك بهدف الإسراع في معالجتها.

وبغرض تعزيز التنسيق والتعاون بين إدارات البنك المركزي المعنية بالسياسة النقدية والسياسة الرقابية، لدى استخدام مخرجات تلك الأدوات، تم استحداث لجنتين في بنك الكويت المركزي تجمعان تلك الأطراف، ويترأسهما محافظ بنك الكويت المركزي، وهما: لجنة الاستقرار المالي، ولجنة الاستقرار النقدي، لرفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة. حيث تُعنى لجنة الاستقرار المالي بالمحافظة على نظام مالي ذي مخاطر نظامية منخفضة يدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال أدوات التحوط الكلي وإجراء التدخلات اللازمة بالوقت المناسب. بالمقابل تُعنى لجنة الاستقرار النقدي بالحد من آثار التضخم والحفاظ على استقرار العملة والقوة الشرائية للدينار بما يدعم الاستثمار والاستهلاك.

سادساً: خاتمة

ما بين أزمة مالية عالمية عَصفت بأكبر الاقتصادات العالمية وأتت على بنوك عريقة وطالت آثارها العالم بأسره، وبين جائحة ما زالت تداعياتها تتوالى، عقد مُترع بالتحديات التي واجهت –وما تزال– الاقتصاد الكويتي بوصفه اقتصادًا حرًا منفتحًا على العالم. وبعد ما قام به بنك الكويت المركزي على مدار هذا العقد من معالجة آثار الأزمات والتحوط لتلك التي لم تقع بعد، يمكن القول إن جهود بنك الكويت المركزي قد نجحت في المهام المنوطة به، وعلى رأسها تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وتقديم الخدمات المصرفية للحكومة بسلاسة ودون انقطاع، فضلًا عن تقديم الرأي الفني والاقتصادي بوصفه المستشار المالي للحكومة مشاركًا في إعداد وصياغة عديد من القوانين التي تتعلق بالشأن المصرفي والمالي والاقتصادي، كما عمل ببراعة على توفير البيئة الملائمة لنمو القطاع المصرفي، فبعد أن كان حجم هذا القطاع في 2010 يبلغ 141% من الناتج المحلي الإجمالي، نما ليبلغ 260%، ومع نهاية عام 2020 نما إجمالي التمويل الذي يقدمه الجهاز المصرفي للقطاعات المختلفة سواء للأفراد (تمويل شخصي/إسكاني) أو قطاع النفط والغاز أو القطاع العقاري أو التجاري بنسبة 77% عما كانت عليه في 2010، كما بلغ نمو الودائع نسبة 83% في عام 2020 مقارنةً بعام 2010، وبلغت نسبة النمو في حقوق المساهمين 54% في مؤشر على حيوية الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي. وخلال العقد الماضي توسعت الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تأسيس بنك وربة وتحول البنك الأهلي المتحد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك باتت البنوك الإسلامية تشكل نصف عدد البنوك الكويتية، وقد نمت أصولها خلال العقد الماضي لتقارب نسبتها نصف الأصول المصرفية في الكويت.

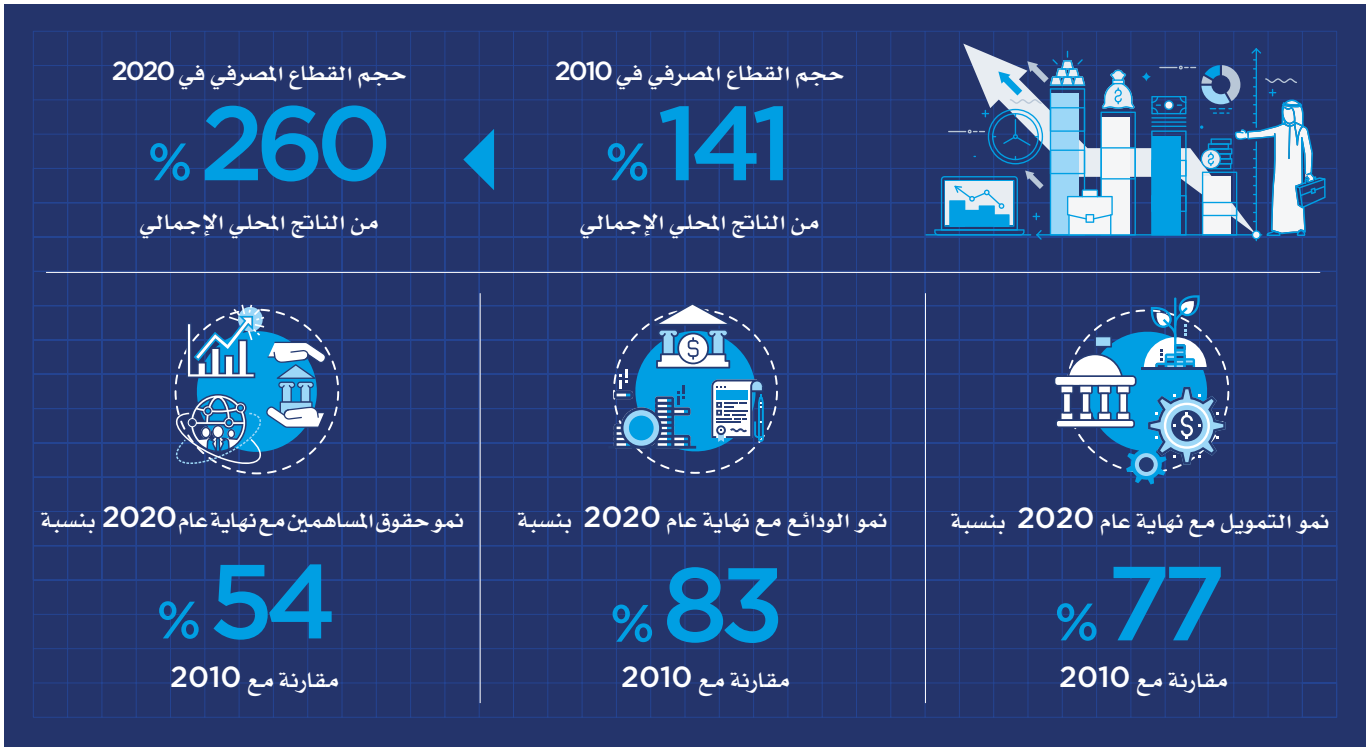

ومع نمو القطاع المصرفي الكويتي بشقيه (التقليدي والإسلامي) وتوسع عملياته استمر الحرص على سلامة القطاع ومتانته، حيث حافظت وحدات القطاع المصرفي، في ضوء توجيهات بنك الكويت المركزي وتحت رقابته، على معدلات أعلى من المتطلبات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة، مما سمح للقطاع بالنمو على أسس راسخة وتطوير عملياته بخطى ثابتة.

إلا أن نظرة بنك الكويت المركزي تتوجه دائمًا إلى المستقبل حيث تزدحم الفرص وتكمن التحديات، وتسعى لاستباقه بالاستعداد لمتغيراته المتسارعة التي تطال طبيعة الدور المنوط بالمؤسسات الرقابية في المجال المالي والمصرفي، حيث بات على تلك المؤسسات التعامل مع آفاق جديدة وتحولات غير تقليدية، لا سيما مع دخول شركات التقنية العملاقة في مجال الخدمات المالية والمصرفية، مما يجعل دور البنوك المركزية في المستقبل يتضمن توفير البنى التحتية التقنية، وتحفيز الابتكار والإشراف على الحلول التقنية، ويتعين على البنوك المركزية التوصل إلى نقطة التوازن الدقيقة التي تتيح تشجيع الابتكار دون تعريض أمن النظام المالي للمخاطر التي باتت تشمل المخاطر السيبرانية ومخاطر أمن المعلومات، وخصوصية بيانات العملاء، وغيرها من الجوانب التي تجعل مهام الرقابة على القطاع المصرفي في المستقبل أكثر تعقيدًا.

ولأن الاستعداد للمستقبل بكل ما فيه من تغيرات يتطلب كوادر شابة متنوعة المواهب عالية التأهيل في المجالات والاختصاصات التي تتطلبها وظائف المستقبل، أطلق بنك الكويت المركزي حوارًا معمقًا بين القطاع المصرفي والمؤسسات الأكاديمية في الكويت من أجل العمل على تطوير المساقات الدراسية اللازمة لتزويد الطلبة بالمعارف المطلوبة لوظائف المستقبل.

إلا أن العنصر الأهم عند التخطيط للمستقبل، هو أن نضع نصب أعيننا الهدف الأسمى لكل ما نقوم به من أعمال، وهو استدامة الرخاء والرفاه للجميع، كما أن نجاح جهود بنك الكويت المركزي في ترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي –على أهميتهما– ليس ضمانة للاستقرار الاقتصادي، ولا يمكن لأي من السياسات الاقتصادية منفردة النهوض بهذا الدور بمعزل عن تطبيق منظومة شاملة وفعالة من الإصلاحات المالية والاقتصادية

والهيكلية، تعالج جذريًا الاختلالات الهيكلية والاقتصادية، التي تنضوي تحت ثلاثة عناوين أساسية أولها اختلالات المالية العامة حيث يحتل بند المصروفات الجارية (التي تشمل تعويضات العاملين والتحويلات والدعوم الحكومية المختلفة) الجزء الأكبر من الإنفاق العام بما يقارب 83%، فيما تعتمد الموازنة العامة للدولة على الإيرادات النفطية بما يقارب 90%. وثانيها هيمنة الدور الحكومي على النشاط الاقتصادي ومحدودية دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وثالثها اختلالات سوق العمل الناتجة عن استقطاب الحكومة للجزء الأكبر من العمالة الوطنية، وما يخلقه ذلك الوضع من تحديات للحكومة في توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من المواطنين. ومن ثم فلا مناص من تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، وتعزيز دور القطاع الخاص شريكاً في هذا التنويع المأمول، مساهماً في خلق فرص عمل تستوعب الطاقات الوطنية الشابة، التي تتدفق سنوياً إلى سوق العمل، وتُحسِن الاستفادة منها وتنمية قدراتها وإتاحة المجال لها، لتساهم في نهضة البلاد، وبناء الوطن.